

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Mohamed Boudiaf University of M'sila
Faculty of Economic, Commercial and
Management Sciences
Department of Economic, Commercial
and Management Sciences



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في علوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق

العنوان:

دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة –
دراسة حالة الجزائرية للمياه وحدة المسيلة-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبة:

مسقم وافية

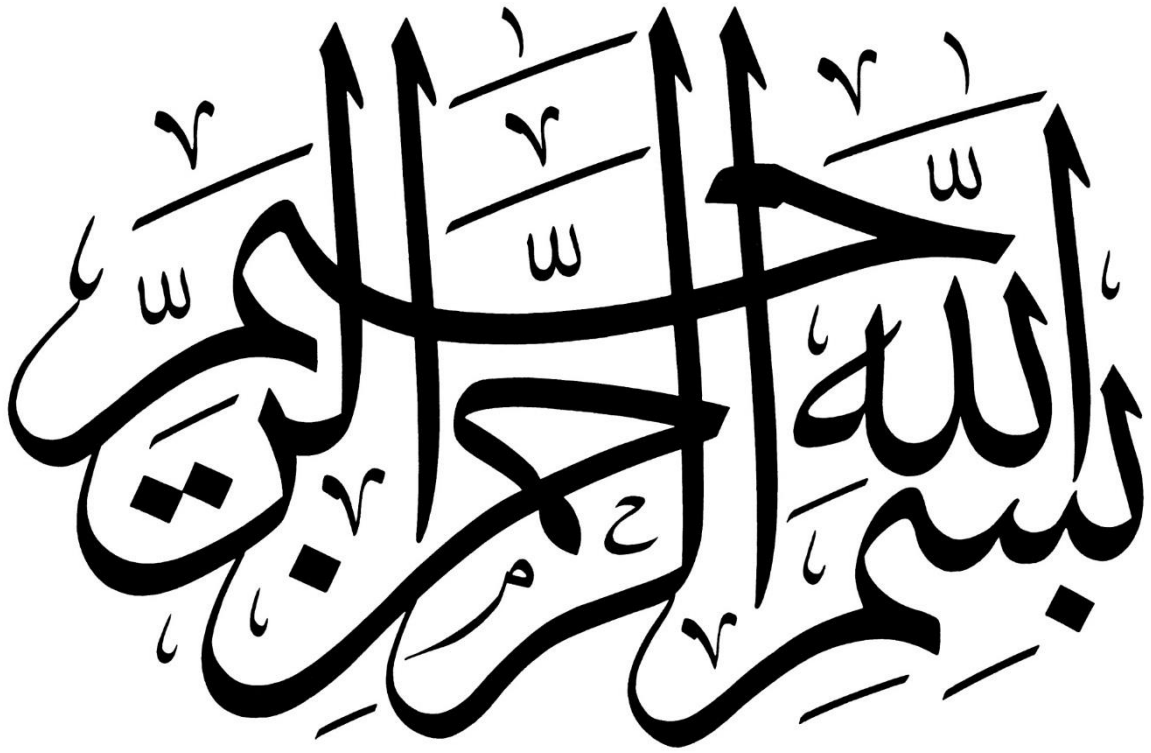
لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د: رزيقات بوبكر
مقرراً ومشرفاً	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د: جباري عبد الوهاب
ممتحناً	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د: أحمد سعيد حميدي

السنة الجامعية: 2024/2023

الشكر والتقدير

قال تعالى: "رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والداي و أن



أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين".

فاللهم لك الحمد حتى ترضى والحمد لك إذا رضيت والحمد لك بعد الرضا. وأسألك الله أن تجعل عملي هذا صالحا لوجهك الكريم وأن تتفعمني وتتفع كل من يقرأه. أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني على إنجاز عملي هذا

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف

على مذكرتي "عبد الوهاب جباري".

كما نشكر السادة أعضاء لجنة التقييم على تشريفهم لنا بقبولهم تقييم مذكرتنا.

كما أتقدم بالشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إعداد هذا البحث.

إهداء

أحمد الله وأشكره على جزيل نعمه ووافر عطائه
وله الشكر على توفيقه وإحسانه وخيراته وأضاله حمدا شكرا يبلغنا رضاه أما بعد:
أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا:

إلى من قال فيهما سبحانه عز وجل: "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا
إلى من أحمل اسمه بكل فخر، إلى من حصد الأشواك من دربي ليمهد لي طريق
العلم، داعمي الأكبر حبيبي الأول والسند الذي لا يميل... والدي الغالي،
وإلى قرة عيني ومهجة فؤادي
وملجأى الدائم، جنة الله على الأرض، أصل قصتي ومنارة دربي كل قوتي، قبلة
الروح ومحراب القلب أُمي الحنون،

حفظهما الله لي وألبسهم ثوب الصحة والعافية.
إلى أخواتي وأبناءهم وبناتهم وإلى كل أفراد العائلة الكريمة حفظهما الله وأنار لهم
الدرب. كما أهدي هذا البحث إهداء خاص إلى الحبيبة الغالية التي فارقتنا

أختي "يمينة" رحمها الله،

راجية أن يكون هذا حسنة وصدقة تنير قبرها.
إلى رفيقات العمر "منة الله، مريم، صفاء، خليدة".

الملخص:

تهدف الدراسة إلى دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، معرفة مدى مساهمة التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء المالي، حيث تم التطرق إلى الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل المالي ومؤشرات التوازن المالي أما الجانب التطبيقي تم تحليل القوائم المالية للمؤسسة العمومية الجزائرية للمياه بالمسيلة خلال الفترة ما بين 2021-2023 بحيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أبرزها أن المؤسسة لم تستطع الحفاظ على توازنها المالي على مدى سنوات الدراسة وهذا مؤشر غير جيد يدل على أن المؤسسة لا تتوفر على هامش أمان.

الكلمات المفتاحية: تحليل مالي، مؤشرات التوازن المالي، قوائم مالية، نسب مالية.

Abstract

The study aims at the role of financial analysis in diagnosing the financial position of the institution, to know the extent to which financial analysis contributes to the diagnosis of financial position using financial balance indicators to obtain information used in the decision-making process and in the evaluation of financial performance, where the theoretical aspects of financial analysis and indicators of financial balance were discussed, but on the practical side the financial statements were analyzed in 2021-2023, the Algerien public water corporation found several findings, most notably that , the Algerien public water corporation could not maintain its financial balance over the years of study, a poor indication that the organization does not have a safety margin.

Keywords Financial analysis, financial balance indicators, financial lists, financial ratios.

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير

إهداء

الملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

أ..... مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري لدور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

المبحث الأول: الإطار العام للتحليل المالي	7
1-1- ماهية التحليل المالي	7
2-1- معايير التحليل المالي واستخداماته.....	9
3-1- أدوات، وأساليب وخطوات التحليل المالي	10
المبحث الثاني: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية	12
1-2- ماهية المؤسسة الاقتصادية	12
2-2- ماهية الأداء المالي	13
3-2- عموميات حول تقييم الأداء المالي.....	14
4-2- مصادر ومراحل تقييم الأداء المالي.....	15
المبحث الثالث: التحليل المالي ودوره في معرفة الوضعية المالية والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.....	17
1-3- تحليل الهيكل المالية	17
2-3- التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	21
3-3- التحليل بواسطة النسب المالية	23
خلاصة الفصل.....	23

الفصل الثاني: دراسة حالة وحدة الجزائرية للمياه بالمسيلة

المبحث الأول: التعريف بميدان التربص الشركة الجزائرية للمياه	33
1-1- تعريف ونشأة الشركة الجزائرية للمياه	33
2-1- مهام وأهداف الشركة الجزائرية للمياه	34
3-1- مراكز نشاط الشركة الجزائرية للمياه	35
المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للجزائرية للمياه	36

36	1-2- الهيكل التنظيمي للجزائرية للمياه
37	2-2- مهام مدراء المؤسسة
38	2-3- مخطط التكوين
39	2-4- عرض القوائم المالية
43	المبحث الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية
43	3-1- التحليل المالي للميزانية المالية والوظيفية
49	3-2 التحليل بواسطة النسب
51	ملخص الفصل
60	خاتمة
64	قائمة المراجع

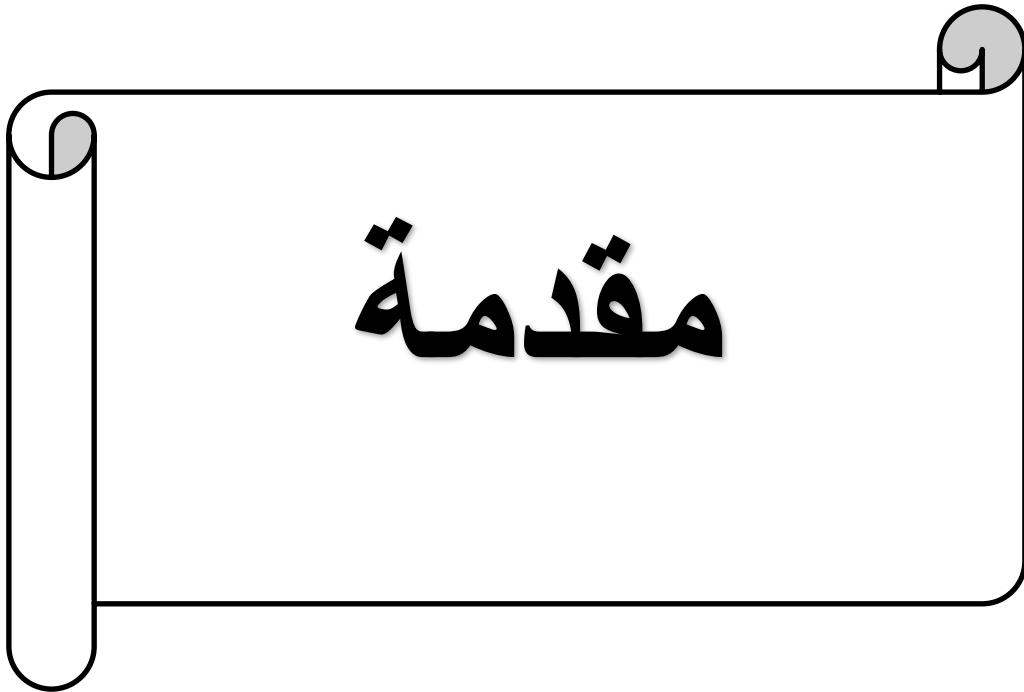
قائمة الجداول

18	الجدول رقم (1) الميزانية المالية
20	الجدول رقم (2) الميزانية المالية المختصرة
39	الجدول رقم (3): ميزانية 2021 جانب الأصول
40	الجدول رقم (4): ميزانية سنة 2021 جانب الخصوم
41	الجدول رقم (5): ميزانية 2022 جانب الأصول
42	الجدول رقم (6): ميزانية سنة 2022 جانب الخصوم
43	جدول رقم (7) حساب رأس المال العامل الدائم (أعلى الميزانية)
44	جدول رقم (8): حساب رأس المال العامل الدائم (أسفل الميزانية)
44	جدول رقم (9) الميزانية الوظيفية العامة لسنة 2021
45	جدول رقم (10) الميزانية الوظيفية العامة لسنة 2022
46	جدول رقم (11): حساب رأس المال الصافي الإجمالي (FRNG)
47	جدول رقم (12): حساب احتياجات رأس المال العامل للإستغلال (BFR)
47	جدول رقم (13) حساب احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRex
48	جدول رقم (14): حساب احتياجات رأس المال العامل الإجمالي (BFR)
48	جدول رقم (15): حساب الخزينة الصافية حسب الطريقة الأولى
49	جدول رقم (16): حساب الخزينة الصافية حسب الطريقة الثانية

- 49.....نسبة التداول= جدول رقم (17): حساب نسب السيولة
- 50.....جدول رقم(18): حساب نسب الهيكلية المالية

قائمة الأشكال

- 36.....شكل رقم (1): الهيكل التنظيمي للجزائرية للمياه



تمهيد

في عصرنا الحديث، يشهد العالم وبيئة الأعمال (على الخصوص) تغيرات متلاحقة ومستمرة، في العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وقد أدت هذه التغيرات إلى زيادة أهمية المعلومات والبيانات المحاسبية التي تشكل العصب الحيوي في عملية اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية. ولغرض الإفصاح عن قيمة المعلومات المحتواة في القوائم المالية كان لابد من ظهور ما يعرف اليوم بـ "التحليل المالي" (Financial analysis).

يعد التحليل المالي علما له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية وإجراء التصنيف اللازم لها، ثم يتم إخضاعها لدراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة بين البيانات المالية المختلفة.

ثانيا: الإشكالية

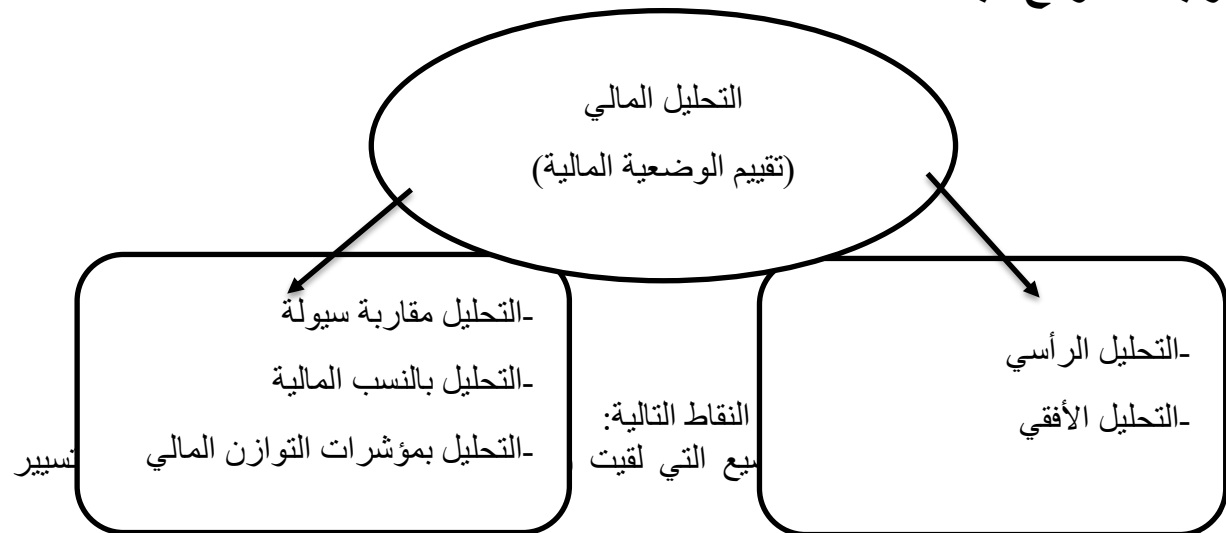
مما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

- ما هو دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة؟
- للإجابة على الإشكالية المطروحة نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:
- ما مدى تطبيق أدوات التحليل المالي في المؤسسات الجزائرية؟
- ماهي المؤشرات التي تستعمل في تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه؟

ثالثا: فرضيات البحث

- للإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية تم وضع الفرضيات التالية:
- يعد التحليل المالي أداة عملية هامة تستند عليها المؤسسات الجزائرية لمعرفة وضعيتها المالية عن طريق تحليل المؤشرات والنسب المالية.
- تعتبر مؤشرات التوازنات المالية والنسب المالية من أهم ما يستعمل في تقييم الأداء المالي للمؤسسة العمومية الجزائرية للمياه.

رابعا: نموذج البحث



التحليل أداة مهمة في اتخاذ القرارات.

- أهمية التحليل المالي والتي تكمن في القدرة على تشخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة.

سادسا: أهداف البحث

- التعرف على دور التحليل المالي ومدى فعاليته في تحليل الوضعية المالية في المؤسسات الاقتصادية.
- تحليل الفوائد والآثار المرتبطة بتطبيق التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية.
- الإحتكاك المباشر للميدان العلمي بالمؤسسة.

سابعا: أسباب اختيار الموضوع

• أسباب ذاتية:

- الميول الشخصي للبحث في مواضيع التحليل المالي.
- أهميته والذي يعتبر كجزء لا يتجزأ من التخصص الذي ندرسه.

• أسباب موضوعية:

- القيمة العلمية لموضوع التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية.
- الحاجة إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

إنطلاقاً من

ثامناً: المنهج المستخدم

طبيعة الدراسة الحالية وأهدافها، فقد تم استخدام منهجين هما المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات والبيانات من الكتب والمذكرات والمجلات ومنهج دراسة الحالة من خلال محاولة اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي بالمؤسسة العمومية الجزائرية للمياه قيد البحث.

تاسعاً: حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تمت هذه الدراسة في السنة الجامعية 2024/2023، أما فترة البحث والتربص امتدت من 28 مارس إلى 6 جوان.

الحدود المكانية: لقد تمت هذه الدراسة في الجزائرية للمياه -وحدة المسيلة-

عاشراً: دراسات سابقة

• دراسة محمد أحمد خلف بعنوان " إستعمال التحليل المالي لتقييم أداء المصارف التجارية"،

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد، وضح الباحث أن الهدف من عملية تقييم الأداء دراسة وتحليل تفصيلي للبيانات الواردة في التقارير المالية للمصارف ومن خلال مؤشرات تعكس واقع بيئة عمل المصارف ومقارنة نتائج تلك المؤشرات مع معايير قياسية معتمدة من قبل الإدارات المختصة وتفسيرها والإستفادة منها بغية تصحيح الإنحرافات إن وجدت، لقد اعتمد البحث مجتمع احصائي يضم المصارف التجارية بشكل عام.

• دراسة باصور رضوان بعنوان " دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات -

حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ولتحقيق ذلك تطرقت إلى منهجية التحليل المالي الحديث التي تتأثر بمعايير المحاسبة الدولية وبخصائص البيانات الواردة في القوائم المالية، كما بينت الأساليب الحديثة والأدوات المتقدمة ذات البعد النوعي التي توظف لتقييم الأداء المالي وقدمت منهج التنبؤ به لا سيما حدوث حالة الفشل المالي.

• دراسة حليلة خليل الجرجاوي بعنوان " دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في

القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم"، قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل سنة 2008 غزة الجامعة الإسلامية كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل. بحيث يمكن استخلاص نتائج الدراسة كالتالي:

- وجود عدة أطراف تستفيد من عملية التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها سواء من داخل المنشأة أو من خارجها تتفاوت من حيث اهتمام كل منها بنتائج عمليات التحليل.
- لم تعد عملية التحليل المالي قاصرة على المحتوى الكمي للأرقام الدفترية التي تظهرها البيانات المالية المنشورة وإنما يتعدى اهتمام المحلل المالي في البحث فيما وراء هذه الأرقام من دلالات.
- لكي تؤدي عملية التحليل المالي دورها المنشود يتطلب الأمر وجود معايير متعددة لقياس الأداء ومقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها به.

● **دراسة ليديا فلاحي بعنوان "استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بفشلها المالي"**، أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث، السنة الجامعية 2021/2020 تخصص مالية ومحاسبة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج-. هدفت هذه الدراسة إلى حصر أهم النسب المالية لتقييم الوضعية المالية الحالية والمستقبلية للمؤسسات الاقتصادية من خلال دراسة تطبيقية على عينة من 13 مؤسسة أمريكية لاستخراج النسب المالية الأكثر دلالة على الوضعية المالية باستخدام التحليل المالي بنوعية الإستكشافي والتوكيدي، ثم التأكد من نجاعتها باستخدام التصنيف الإئتماني والقيمة السوقية.

● **دراسة بنية حيزية" دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي-** دراسة حالة مجمع صيدال-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة المدية، 2017. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه لا تسمح الأساليب الحديثة لتحليل الوضعية المالية بإعطاء نظرة شاملة عن الأداء المالي للمؤسسات، وتتمثل هذه الأساليب في المقاييس الكمية والمقاييس الإحصائية.

حادي عشر: هيكل الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة من أجل اختبار صحة الفرضيات استهل موضوعنا بمقدمة، وأعقب بخاتمة، حيث قسم البحث إلى فصلين كالتالي:

● **الفصل الأول:** تناول الإطار النظري دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة تتضمن تمهيدا للفصل يليه ثلاث مباحث، شمل المبحث الأول عموميات حول التحليل المالي، أما المبحث الثاني فقد تناول الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والمبحث الثالث التحليل المالي ودوره في معرفة الوضعية المالية والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

● **الفصل الثاني:** وتضمن دراسة حالة وحدة الجزائرية للمياه بالمسيلة، وفي مباحثه تم التطرق إلى التعريف بميدان الدراسة، وهيكل الدراسة، ثم الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية.

الفصل الأول

الإطار النظري لدور التحليل المالي
في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

المبحث الأول: الإطار العام للتحليل المالي

يعد التحليل المالي أحد أهم الأساليب التي يستخدمها المهتمون بوضع المنشأة الاقتصادية للتعرف على حقيقة وضع هذه المنشأة ولاسيما بعد أن أصبح الإفصاح عن المعلومات المالية هو من أهم القضايا المعاصرة التي تعني بها المحاسبة وذلك عن طريق تحويل البيانات المحاسبية إلى معلومات تهم عدة جهات مستفيدة.

1-1- ماهية التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي أحد أهم المواضيع الإدارية والمالية المهمة، وذلك بإجراءه لفحص السياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها.

1-1-1- تعريف التحليل المالي:

- **التعريف الأول:** يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن "عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل". (كراجة، السكران، ربابعة، مطر، و يوسف، 2006، صفحة 157).

- **التعريف الثاني:** التحليل المالي Financial Analyse عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات. (مطر، 2016).
- كما يمكن تعريف التحليل المالي على أنه عملية تقوم بتحليل المعلومات المالية للمؤسسة أو مشروع معين وطرق استثمار وتوظيف المال في المؤسسات ودراسة الكفاءة والأرباح المتحصلة عن أعمالها، عن طريق مجموعة من الأدوات والتقنيات بهدف فهم الفرص المرتبطة بعمليات الاستثمار.

1-1-2- أنواع التحليل المالي:

يعتمد تصنيف أنواع التحليل المالي حسب البعد المعتمد سواء كان البعد الزمني أو الجهة القائمة بالتحليل أو طول الفترة الزمنية التي يغطيها هذا التحليل.

أولاً: حسب الجهة القائمة بالتحليل

أ- التحليل الداخلي: وهو التحليل الذي تقوم به جهة داخلية أي من داخل المؤسسة المراد إجراء التحليل لها.

ب- التحليل الخارجي: هذا النوع من التحليل تقوم بإجرائه جهات من خارج المؤسسة كالبنوك والمصارف والغرف التجارية والصناعية وفي أيامنا هذه نجد حتى المكاتب المتخصصة في الحسابات والتدقيق. (الحياي، 2004، صفحة 28).

ثانياً: حسب الزمن

أ-تحليل عمودي: ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية، وذلك بتاريخ معين. وتزيد الاستفادة من هذا التحليل تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه من الميزانية، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لإنتفاء البعد الزمني عنه. (عقل، 2006، صفحة 305).

ب-تحليل أفقي: يستخدم التحليل الأفقي للبيانات المالية للكشف عن التغيرات التي وقعت على عناصر القائمة المالية على مدار فترة زمنية معينة، وذلك لمعرفة التغيرات التي طرأت على البنود بين فترة مالية وأخرى، ويتم التعبير عن هذا التغير الحاصل في قيمة البند إما على شكل نسبة مئوية، أو بقيمة صريحة (مطلقة) كعرضها بعملة الدولار مثلاً. يمكن تطبيق التحليل الأفقي على الميزانية العمومية، وبيان الدخل، والجداول الزمنية للموجودات المتداولة والثابتة، وبيان الأرباح المحتجزة. (الدباس، 2022).

ثالثاً: من حيث البيانات والمعلومات

فمن حيث مصادر البيانات والمعلومات هناك بيانات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة، وبيانات مدققة فالبيانات المالية قد تكون تم تدقيقها أو لم تدقق بعد أو من حيث نشر البيانات من عدمه، وتنقسم البيانات إلى بيانات منشورة وبيانات لم تنشر يعد.

رابعاً: من حيث الهدف من التحليل

يقسم التحليل المالي تبعاً للهدف منه إلى التحليل بغرض تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل، ولغرض تقييم ربحية المؤسسة، وتحليل التدفقات النقدية وتقييم كفاءة إدارة المؤسسة. (بلدي، 2024/2023، صفحة 19/18).

3-1-1- منهجية التحليل المالي:

لا يوجد دليل ثابت يرشد المحلل المالي إلى الخطوات المثالية المتبعة في عملية التحليل المالي وتختلف هذه الخطوات من منشأة إلى أخرى ومن محلل إلى آخر حسب الهدف من العملية أو أهميتها، ولا يشترط لأي نوع من أنواع التحليل المالي أن يمر بجميع الخطوات التالية، وتالياً منهجية أو خطوات التحليل المالي:

-التأكد من وجود التكليف من الجهة التي ترغب بالتحليل.

-التأكد من وضوح الهدف من التحليل.

-تحديد نطاق ومدخلات عملية التحليل والفترة المالية المشمولة بعملية التحليل. (الزعي، 2000، صفحة 167).

-تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته.

-اختيار أسلوب وأداة التحليل الأنسب للقدرة على التعامل مع مشكلة موضع البحث.

-استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب.

- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه، ولا مانع، حيث يستدعي الأمر، من استعمال أكثر من معيار.
- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.
- تحليل أسباب الانحراف وتحديدھا.

-وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل. (عقل م، 2006، صفحة 241/240).

1-1-4- أهداف التحليل المالي:

- يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:
- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
- الحكم على كفاءة الإدارة.
- تقييم جدوى الإستثمار في المؤسسة.
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم. (كراجة، السكران، ربابعة، مطر، و يوسف، 2006، صفحة 159).

1-2-1- معايير التحليل المالي واستخداماته: سنقوم بتعريفهم على التوالي:

1-2-1-1- معايير التحليل المالي:

إن احتساب النسب المالية بمفردها وأي مقياس من مقاييس الأداء بمفرده يترك المحلل المالي بمؤشرات ذات قيمة محدودة مالم يكن هناك معيار لقياس النتائج ومقارنتها به، لأجل الحكم على مدى مناسبة النتائج أو عدم مناسبتها. ويمكن القول أن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها. (عقل م، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، 2006، صفحة 242).

1-2-2-1- أنواع معايير التحليل المالي:

أ-المعايير المطلقة أو (النمطية): وهي المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التحليل المالي والتي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المنشأة ونوع الصناعة والظروف السائدة وتعتبر من أضعف أنواع المعايير المستخدمة ومن الأمثلة عليها المعايير المستخدمة في قياس السيولة مثل نسبة التداول 1:2 ونسبة السيولة السريعة 1:1. (رشاد، عليان ، أحمد، عاطف، و إيمان ، 2001، صفحة 156)

ب-معيار التحليل المالي للصناعة: عبارة عن نسبة حالية معينة مستخرجة عن طريق إيجاد متوسط تلك النسبة لمجموعة كبيرة من المنشآت في نفس الصناعة عن فترة مالية واحدة، كأن نقول الرقم المعياري لنسبة السيولة السريعة لقطاع البنوك هو (1:2) تطبق هذه النسبة على المنشآت التي تنتمي لقطاع البنوك فقط.

ج-معيار التحليل المالي التاريخي: عبارة عن النسب والأرقام والمعايير التي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء منشأة معينة في الماضي والتي يتم اعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المنشأة الحالي، والتوقع المستقبلي بنشأة أدائها للمستقبل فلو حققت منشأة نسبة أرباح مرضية في سنة معينة كأن تكون (35%) فلو اعتمد مدير المنشأة

هذه النسبة كنسبة تاريخية، فإنه سنويا سوف يقيس نسبة أرباحه إلى تلك النسبة المعتمدة. (الزعيبي، الإدارة والتحليل المالي، 2000، صفحة 172).

د-المعيار المخطط أو المستهدف أو المعيار الوضعي: نسبة أو رقم يوضع عادة من قبل لجان متخصصة في الإدارة لاستخدامه في قياس أنشطة معينة من خلال المقارنة بين هذا المعيار المتوقع تحقيقه وبين ما تم تحقيقه فعلا وذلك خلال فترة زمنية محددة. ومن الأمثلة عليه النسب الذي يضعها البنك المركزي ويطلب من البنوك الالتزام بها مثل نسبة القروض إلى الودائع وغيرها من النسب الأخرى. (رشاد، عليان ، أحمد، عاطف، و إيمان ، 2001، صفحة 157).

1-2-3- إستخدامات معايير التحليل المالي:

تستخدم المعايير للغايات التالية:

- إعطاء النسبة أو الرقم المطلق معنى ومغزى يمكن تفسيرهما في ضوءه.
- يستعمل أداة المقارنة مع النسب الفعلية مما يؤدي إلى إبراز الانحرافات التي تدفع المحلل إلى البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات. (عقل م، مقدمة في الإدارة المالية، 2006، صفحة 242).

1-2-4- خصائص معايير عملية التحليل المالي:

- الشمول: وهو أن يمثل المعيار كافة الأنشطة والعمليات المالية والتي تمثل معظم أنواع الصناعة.
- الإستمرارية: وهو أن تستمر فعالية المعيار لفترات مالية متتابة.
- الواقعية: وهو أن يكون المعيار ثابت نسبيا و غير متقلب ومتغير.
- الاستقرار: وهو أن يكون المعيار مفهوما لمعظم الفئات.
- البساطة والوضوح: وهو أن يكون المعيار مفهوما لمعظم الفئات.
- سهولة التعامل معه وتركيبه: وهو أن يكون المعيار مقروءا، وقابلا للمقارنة. (الزعيبي، الإدارة والتحليل المالي، 2000، صفحة 173).

1-3- أدوات، وأساليب وخطوات التحليل المالي: وهي كالتالي:

1-3-1- أدوات التحليل المالي: من أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها، على الإدارة المالية للمؤسسة أن تستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار المناسب.

أ-المقارنات: تبين هذه الأداة التحليلية التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لسنة خلال سنوات عديدة.

ب-التدفقات: يعتبر هذا التحليل بديلا لتحليل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها وهو يقوم على أساس تحديد التدفقات النقدية التي تمت الفترة السابقة التي يشملها التحليل.

ج-النسب: يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقاتها ببعضها ببعض أو بالإستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وأعراض الظروف السائدة في المؤسسة. (شعابنية، 2021/2022).

1-3-2- طرق وأساليب التحليل المالي:

هناك مجموعتين من أساليب التحليل المالي، أساليب تقليدية وأخرى حديثة:

أ- الطرق والأساليب التقليدية: هذا النوع يعتمد على مجموعة من النسب المالية، مثل نسب السيولة، نسب المديونية، نسب الربحية، مجموعة نسب النشاط، ونسب السوق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتخذ من المقارنات أسلوباً من أجل تتبع الظاهرة المراد دراستها حيث يمكن القيام بمقارنة البيانات الفعلية لسنة الدراسة مع السنوات السابقة، أو مقارنتها مع المؤشرات المعيارية، أو أن تكون المقارنة مع منشآت أخرى في نفس القطاع أو النشاط. (بالنور، 2022، صفحة 3).

ب- الطرق والأساليب الحديثة: تنقسم الأساليب الحديثة في التحليل المالي إلى قسمين هما:

- الأساليب الإحصائية: تستند الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات، ولعدد من السنوات يهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة، التي يعبر عنها بالمعدل قياساً لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة أو العلاقة بمؤشر اختيار سنة الأساس التي يجب أن تخضع لمعايير دقيقة وموضوعية.
- الأساليب الرياضية: يمكن تصنيفها إلى ما يلي:
 - طريقة الارتباط والانحدار.
 - طريقة البرامج الخطية.
 - طريقة المصفوفات الرياضية. (شعابنية، التحليل المالي، 2021/2022، صفحة 32/31).

1-3-3- خطوات التحليل المالي:

- أولاً: "تحديد الهدف من التحليل لتوفير الجهد والوقت والتكلفة، بالإضافة إلى مدى أهمية هذا الهدف وتأثيره.
- ثانياً: تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي.
- ثالثاً: تحديد الأداة المناسبة للتحليل والمعيار المناسب للمقارنة.
- رابعاً: جمع البيانات المرتبطة بهدف التحليل.
- خامساً: إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب، ووضع المؤشرات في جداول وتنظيمها.
- سادساً: تشخيص المؤشرات.
- سابعاً: التقييم أو الخلاصة.
- ثامناً: اتخاذ القرارات أو اختيار الحل من قبل الإدارة. (عائشة، محاضرات في مقياس التحليل المالي_دروس وتطبيقات، 2021/2022، صفحة 21/20).

المبحث الثاني: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

يعتبر الأداء المالي من بين التقنيات التي تستعملها أغلب المؤسسات الاقتصادية لتشخيص وتقييم وضعيتها المالية ومقارنة أدائها مع المؤسسات الأخرى التي تنشط في نفس القطاع كما أن معظم المحللين الماليين يلجؤون إليه، لكونه يمتاز بالإستقرار والثبات ويساهم في توجيه الشركات نحو المسار الأفضل والصحيح كما يساهم أيضا في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

2-1- ماهية المؤسسة الاقتصادية:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية بمثابة العصب الذي يقوم عليه الاقتصاد وذلك بفضل وظائفها والهدف من ورائها والمتمثل في تحقيق الربح وتوفير السيولة وحاجيات الاقتصاد ككل وهذا ماستتطرق إليه في هذا المبحث.

2-1-1- تعريف المؤسسة الاقتصادية:

التعريف الأول: المؤسسة هي عبارة عن خلية اقتصادية، والتي تشكل علاقات وروابط مع أعوان اقتصادية أخرى، تتداخل معها في مختلف الأسواق. (قلوش، 2023/2022، صفحة 7).

التعريف الثاني: هي هيكل تنظيمي اقتصادي مستقل ماليا، في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج، أو تبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، أو القيام بكليهما معا، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي يوجد فيه، وتبعا لحجم ونوع نشاطه. (محمد، 2019/2020، صفحة 3).

كما يمكن القول أن المؤسسة منظمة تجمع كل من الموارد المادية والبشرية لتتفاعل فيما بينها باستمرار لتفعيل النشاط وبلوغ الهدف.

2-1-2- خصائص المؤسسة الاقتصادية:

- المؤسسة شخصية قانونية مستقلة عن المالكين.
- المؤسسة وحدة اقتصادية أي عون فاعل في الاقتصاد (أحد القطاعات الاقتصادية الخمسة: قطاع المؤسسات).
- المؤسسة أهداف تسعى إلى تحقيقها سواء كانت أهداف كمية أو نوعية على المدى القصير، المتوسط والبعيد.
- الإنتاج من أهم الوظائف التي تؤديها المؤسسة لأنه أداة خلق القيمة المضافة.
- العنصر البشري مكون جد هام من مكونات المؤسسة.
- للمؤسسة وظائف تقوم بها لتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها.
- يعتبر الربح المحرك الرئيسي لنشاط المؤسسة.
- تحتاج المؤسسة إلى موارد مالية للقيام بنشاطها أحد هذه الموارد وأهمها الإيرادات المحصلة من عمليات البيع.

-المؤسسة كائن له بيئته التي ينبغي أن يتكيف مع ظروفها لتحقيق شرط البقاء (السوق أهم عنصر في هذه البيئة). (خلفى، صفحة 4؛ العيساوي).

2-1-3- أهداف المؤسسة الاقتصادية:

يسعى منشؤوا المؤسسات إلى تحقيق عدة أهداف تختلف حسب اختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها، ولهذا تتداخل وتتشابك أهداف المؤسسة ونستطيع تلخيصها في الأهداف التالية:

أ-أهداف اقتصادية:

-تحقيق الربح.

-تحقيق متطلبات المجتمع.

-عقلنة الإنتاج.

ب-أهداف اجتماعية:

-ضمان مستوى مقبول من الأجور.

-تحسين مستوى معيشة العمال.

-الدعوى إلى تنظيم العمال. (قلوش، تشخيص المؤسسة، 2023/2022، الصفحات 15-18).

ج-الأهداف الثقافية والرياضية: تتعلق هذه الأهداف بالجانب التكويني والترفيهي، ومن بينها:

توفير وسائل ترفيهية وثقافية (المسرح، المكتبات، الرحلات)، مع تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى، وكذا تخصيص أوقات للرياضة مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة ويتخلص من الملل. وهذه العناصر تعد جد مفيدة في الاستعداد للعمل والتحفيز، مواكبة التطورات التقنية، وتحسين الكفاءة الإنتاجية.

د-الأهداف التكنولوجية: إن تطور المؤسسات أدى إلى الاهتمام بالبحث والتطوير من خلال توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية، وترصد لها مبالغ كبيرة إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها للوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة لتحسين الإنتاجية ورفع المردودية. (محمد م، 2018/2019، صفحة 4).

2-2- ماهية الأداء المالي: ونذكر فيها مفهوم والعوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

2-2-1- مفهوم الأداء المالي:

التعريف الأول: هو مدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان، يزيل عنها العسر المالي ظاهرة الإفلاس أو بتعبير آخر هو مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية. (خنفري و بورنيس، 2017، صفحة 58/57).

التعريف الثاني: جدير بالذكر أن الوظيفة المالية لبحث عن أساس منهجي سليم لتقويم استخدام الأموال بفعالية وبأعلى كفاءة في المؤسسة، كي يتسنى تحقيق الأهداف المالية المنشودة في الأجل الطويل، من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل علمية وعملية في بناء المؤشرات، يعني تقويم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكما "jugement" ذو قيمة "valeur" حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة(إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)، أي تقويم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد

الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة. (الغني، 2007/2006، صفحة 34).

ومن خلال هذه التعريفات نستنتج أن الأداء المالي هو أحد الأنواع الأساسية للأداء في المؤسسة والذي له أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهداف، الذي يتم من خلال استخدام المؤشرات والنسب المالية بالإضافة إلى لوحة القيادة والتي تعتبر أداة فعالة في عملية تقييم الأداء الفعلي للمؤسسة.

2-2-2- العوامل التي تؤثر على الأداء المالي:

أ-العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي: يتأثر الأداء المالي للمشروع بمجموعة من العوامل الداخلية من بينها إنتاجية المشروع، الرافعة المالية، الربحية، معدل نمو المبيعات، والتدفقات.

ب-العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي: يتأثر الأداء المالي بمجموعة من العوامل الخارجية التي لا يمكن لإدارة المشروع السيطرة عليها، من بين تلك العوامل التغيرات العلمية والتكنولوجية، السياسات المالية والاقتصادية للدولة. (يوسف، 2023، صفحة 70).

2-3-2- عموميات حول تقييم الأداء المالي:

لدى تقديم الأداء المالي أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها عن طريق استخدام مؤشرات ونسب مالية مختلفة.

2-3-1- تعريف تقييم الأداء المالي:

وقبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي نعرف أولاً مفهوم التقييم.

مفهوم التقييم: يعرف التقييم على أنه "عملية إشراف ومراجعة من قبل سلطة أعلى بقصد معرفة كيفية سير الأعمال والتأكد من أن الموارد المتاحة داخل المنظومة تستخدم وفقاً للخطة الموضوعة".

-تقييم الأداء المالي: فنعني به "تقديم حكم ذي قيمة حول إدارة الموارد المالية والمادية للمؤسسات إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة، أي قياس النتائج المحققة أو المنتظرة منه على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين الموارد المستخدمة والنتائج، مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة. (خنفري و بورنيسة، دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، 2017، صفحة 58).

-التعريف الثاني: هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية. أو بالمؤشرات المستنبط معدلاتها وفقاً لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجم هذه الوحدات. (تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، 2011).

كما يمكننا القول أن تقييم الأداء هو عملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين.

2-3-2- أهمية تقييم الأداء المالي:

- يساعد على توجيه نظر الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف.
- يعمل على ترشيد الطاقة البشرية بالمنشأة في المستقبل حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتنميتها، وكذلك غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها أو محاولة إصلاحها لزيادة كفاءتها.
- المساعدة على وجود نوع من الإقناع الوظيفي بتعرف المدير لكيفية أداء العمل الذي يتولى مهامه مقدماً.
- تمدنا مؤشرات تقييم الأداء بالأساس الذي يتم بموجبه إجراء مقارنات بين القطاعات المختلفة داخل المنشأة وكذلك بين الأعمال بعضها ببعض.
- تساعد مؤشرات تقييم الأداء المستويات الإدارية على التعرف على أسباب الانحرافات التي يتم اكتشافها حتى يمكن اتخاذ الإجراءات.
- يعتبر تقييم الأداء مصدراً هاماً للمعلومات اللازمة للتخطيط للمستقبل. (احمد، 2010/2009، صفحة 177).

2-3-3- أهداف تقييم الأداء المالي:

يمكن بشكل عام حصر أهداف تقييم الأداء المالي في الجوانب التالية: (نعمات، 2018، صفحة 166).

- دراسة قدرة المؤسسات على الإستمرار (الفشل المالي).
- مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة.
- استشراف الآفاق المستقبلية.
- نقوم بالتقييم بغرض الحصول على قروض من المؤسسات المالية.
- نقوم بالتقييم بغرض الخصخصة، أو التنازل عن المؤسسات.
- نقوم بالتقييم بغرض الاندماج.
- نقوم بالتقييم بغرض التصفية.

2-4- مصادر ومراحل تقييم الأداء المالي: وهي كالتالي:

2-4-1- مصادر تقييم الأداء المالي:

يمكن تحديد مصادر البيانات والمعلومات والإحصاءات التي يعتمد عليها في عملية تقييم الأداء من خلال الآتي:

- القوائم المالية والمرفقات: وتتضمن مجموعة معلومات متكاملة، تضم قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والكشوفات التحليلية المساعدة لها.
- المؤشرات التاريخية للقوائم المالية والتي تحتاجها عملية تقييم الأداء لأغراض الدراسة والتحليل وعقد المقارنات.
- الموازنات التخطيطية: وهي البرنامج والخطة الشاملة لنشاط الوحدة الاقتصادية لفترة زمنية مقبلة.
- التقارير الدورية: سواء كانت داخلية أو خارجية.

- الاستبيانات التي تجريها الوحدة الاقتصادية لغرض التعرف على جانب أو أكثر من جوانب نشاطها.
- الزيارات الميدانية التي تقوم بها الإدارة العليا في الوحدة الاقتصادية أو مدراء الأقسام فيها أو أي فريق آخر.
- البيانات والمعلومات الإحصائية عن نشاط الوحدات الاقتصادية المشابهة. (بوشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، 2011، صفحة 24/23).

2-4-2- مراحل تقييم الأداء المالي:

- هناك عدة مراحل تمر بها عملية تقييم الأداء المالي وهي:
- مرحلة التخطيط: ويتم في هذه المرحلة إعداد الموازنات والقوائم التقديرية، وتحديد أدوات التقييم التي يتم استخدامها، وتحديد المراكز المسؤولة عن عملية التقييم والأهداف المستقبلية المتوقعة.
 - مرحلة مقارنة النتائج: ويتم في هذه المرحلة مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط، والهدف من ذلك هو معرفة ما مدى تحقيق الأهداف التي تم وضعها مسبقاً، ومعرفة ما إذا كان هناك إنحرافات لغرض تحليلها ومعرفة أسبابها ومعالجتها.
 - مرحلة بعد مقارنة النتائج: ويتم في هذه المرحلة معرفة ما إذا كان هناك إنحراف لغرض تحليلها ومعرفة أسبابها ومعالجتها. (المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، 2010/2011، صفحة 19/18).

المبحث الثالث: التحليل المالي ودوره في معرفة الوضعية المالية والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

تبين لنا هذه الدراسة أهمية التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك عن طريق استعمال مختلف تقنيات التحليل المالي من نسب ومؤشرات مالية، لإعطاء صورة حقيقية وشاملة عن المؤسسة وتوضيح كافة الاتجاهات المالية المستقبلية للكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف من الجانب المالي واستخدام هذه النتائج لتحسين وضعيتها.

3-1- تحليل الهيكلية المالية: والمقصود بها الميزانية كتعريفها وتحليلها:

3-1-1- الميزانية المالية:

أ-التعريف الأول: يقوم تحليل الميزانية المالية على منظور سيولة الأصول و استحقاقية الخصوم، بناءا على قاعدة التوازن المالي الأدنى، التي تنص على أن توازن البنية المالية للمؤسسة يتحقق إذا كانت أصولها الثابتة تمول عن طريق مواردها الدائمة، والأصول الجارية تمول عن طريق الخصوم الجارية، وبهدف أن يكون هناك هامش أمان يجب على المؤسسة أن تكون ما يسمى برأس العامل وذلك عن طريق زيادة حجم الأصول الجارية عن حجم الخصوم الجارية أي الاعتماد جزئيا على الأموال الدائمة في تمويل الأصول الجارية، ويتم تقدير حجم هذا الهامش حسب عدة متغيرات أبرزها طبيعة نشاط المؤسسة وحجمها في السوق. (فريد، 2022/2021، صفحة 28).

ب-التعريف الثاني: وهي عبارة عن كشف بالأرقام لمصادر واستخدامات الأموال في المؤسسة لفترة زمنية معينة، حيث يدل الجانب الدائن (الأيسر) من القائمة والذي يسمى جانب الإلتزامات وحقوق المساهمين على مصادر الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من مالكةا أو من المقرضين، بينما الجانب المدين (الأيمن) من الميزانية يسمى جانب الأصول فيدل عللا أشكال الإستثمار المختلفة التي وظفت بها المؤسسة هذه الأموال.

كما تعرف الميزانية المالية بأنها: عبارة عن بيان يوضح الأصول والخصوم والحقوق الملكية (جرد لعناصر الأصول والخصوم) في نقطة زمنية معينة، حيث تعكس هذه الميزانية الوضع المالي للمؤسسة. (محمد ب، 2019/2018، صفحة 09).

كما يمكننا أن نعرف الميزانية على أنها عبارة عن كشف يعبر عن عملية الجرد في تاريخ معين، عادة ما يكون في (N/12/31)، هذا الكشف يلخص فيه جميع الموارد المتاحة للشركة، وكيف يتم استخدامها، حيث يمثل مجموع الموارد المتاحة جانب الخصوم من الميزانية، أما مجموع الاستخدامات لتلك الموارد فيمثل جانب الأصول من الميزانية، تسمح الميزانية بمعرفة الوضع المالي للشركة وتحديد النتيجة الصافية للدورة سواء كانت ربح أو خسارة عن طريق حساب الفرق بين مجموع الأصول ومجموع الخصوم.

3-1-2- أهمية إعداد الميزانية المالية:

تتجلى هذه الأهمية في:

الفصل الأول الإطار النظري لدور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

أ-تلبية المتطلبات القانونية: إن كلا من القانون التجاري، رقم 96-27 المؤرخ في 09/07/1996، والنظام المحاسبي المالي وقانون الضرائب المباشرة تنص على أن تقوم المؤسسات التي تستجيب لشروط محددة بإعداد الميزانية في نهاية كل دورة وحساب النتيجة.

ب-إظهار أصول وخصوم المؤسسة بتاريخ محدد ومنه تحديد الوضعية المالية لها، وهذا ما جعل البعض يعرف الميزانية على أنها صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد.

ج-تمكن الميزانية من تعريف الغير(المساهمين، الزبائن، الدائنين، بنوك، العمال، المستثمرين) عن الوضعية المالية للمؤسسة.

د-حساب نتيجة الدورة. (عائشة، محاضرات في مقياس التحليل المالي-دروس وتطبيقات-، 2022/2021، صفحة 33).

3-1-3- مكونات الميزانية المالية وشكلها:

أ-مكونات الميزانية:

يحسب المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS 3)، تتكون الأصول من الموارد التي يمكن مراقبتها والتي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية. وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها صفة الديمومة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فغنها تشكل أصولا جارية.

أما الخصوم فتتكون من الأموال الخاصة إضافة إلى الإلتزامات الناتجة عن أحداث ماضية والتي يمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان خروج موارد ممثلة لمنافع إقتصادية. (شعابنية، التحليل المالي، 2022/2021، صفحة 34).

ب-شكل الميزانية المالية:

عند إعداد الميزانية تحسب جميع العناصر بقيم صافية، وبقيمتها السوقية لا بقيمتها التاريخية، وتعالج القيمة الزائدة أو الناقصة (الفرق في القيمة) في الأموال الخاصة، يمكن تقديم الميزانية المالية خلال الشكل التالي:

✓ أولا: شكل الميزانية المالية

الجدول رقم (1) الميزانية المالية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول غير الجارية (أصول ثابتة)		رؤوس الأموال الخاصة	
-التثبيات المعنوية		-رأس المال الصادر (رأسمال الشركة)	
-فارق الإقتناء		-العلاوات المرتبطة برأسمال الشركة	
-التثبيات العينية		-فارق إعادة التقييم	
-أراضي		-الإحتياطات	
-مباني		رأس مال المكتتب غير المستعان به	
-تثبيات مادية أخرى		نتيجة السنة المالية (نتيجة صافية)	

الفصل الأول الإطار النظري لدور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

	مجموع رؤوس الأموال الخاصة		تثبيات ممنوح اختيارها
	الخصوم غير الجارية (د.ط.أ)		التثبيات المالية
	-قروض وديون مالية		-سندات موضوعة موضح معادلة
	-ضرائب مؤجلة		-مساهمات أخرى وحسابات دائنة
	-ديون أخرى غير جارية		ملحقة بها
	-مؤونات الأعباء		-سندات أخرى مثبتة
	مجموع الخصوم غير الجارية		-قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
	الخصوم الجارية (د.ق.أ)		
	-موردون وحسابات الملحقة		
	-ضرائب		
	-ديون أخرى		
	-خزينة سالية		
	مجموع الخصوم الجارية		مجموع الأصول غير الجارية
			الأصول الجارية (أصول متداولة)
			-مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			-حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
			-الزبائن
			-المدينون الآخرون
			-حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
			-الموجودات وماشابهها
			-الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
			-الخزينة
			مجموع الأصول الجارية
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر: محاضرات مقياس التحليل المالي تخصص نقدي وبنكي 2022/2021، جامعة البليدة 02

✓ ثانيا: شكل الميزانية المالية المختصرة

الميزانية المالية المختصرة وهي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع مراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، وتظهر الميزانية المالية المختصرة على النحو التالي:

الجدول رقم (2) الميزانية المالية المختصرة

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول غير جارية (الأصول الثابتة) -الاستثمارات المعنوية. -عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة. أصول جارية (الأصول المتداولة) -المخزونات. -حقوق المؤسسة لدى الغير. -المتاحات (الصندوق، البنك).		الأموال الدائمة -الأموال الخاصة. -الديون المتوسطة والطويلة. -الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة الديون قصيرة الأجل -المورد وملحقته. -الإعتمادات البنكية الجارية.	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر: محاضرات مقياس التحليل المالي تخصص نقدي وبنكي 2022/2021، جامعة البليدة 02

✓ ثالثا: بناء الميزانية الوظيفية

الإستخدامات	الموارد
الإستخدامات المستقرة Es التثبيات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة	الموارد الدائمة Rd الأموال الخاصة الديون المالية
إستخدامات الإستغلال Eex	موارد الإستغلال Rex

المخزونات الإجمالية الزبائن والحسابات المماثلة	الموردون والحسابات المماثلة
استخدامات خارج الإستغلال Ehex حقوق أخرى	موارد خارج الإستغلال Rhex موارد أخرى
استخدامات الخزينة Ex النقديات	موارد الخزينة Rt الاعتمادات البنكية الجارية
مجموع الاستخدامات	مجموع الموارد

المصدر: محاضرات التحليل المالي، بنية محمد، 2019/2018، جامعة 8 ماي 1945.

3-2- التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

تسمح مؤشرات التوازن المالي بتقييم ملاءة الشركة، والخطر المالي المتعلق بنشاطها الاستغلالي، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي تساعده في معرفة مدى التوازن المالي للشركة من أهمها رأس المال العامل (FR)، احتياج رأس المال العامل (BFR)، الخزينة (TN)، تستخرج هذه المؤشرات بناء على البيانات المستخرجة من الميزانية للشركة.

3-2-1- رأس المال العامل (الصافي أو الدائم) FR:

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، وهناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة.

- طريقة حساب رأس المال العامل: يمكن حسابه بإحدى العلاقتين التاليتين:

أ- في الأجل الطويل أو من منظور أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

ب- في الأجل القصير أو منظور أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل. (عمار، 2019/2018، صفحة 14/13).

- يمكن التمييز بين الحالات التالية لرأس المال العامل الصافي من خلال النتائج التالية:

- رأس المال العامل الموجب: في هذه الحالة تمول الأصول الغير جارية بالأموال الدائمة مع تحقيق هامش أمان يوجه لتمويل احتياجات قصيرة المدى وعليه وجود توازن في الهيكل المالي.

- رأس المال العامل السالب: معناه أن الأموال الدائمة تمول جزء فقط من الأصول الغير جارية والجزء المتبقي ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل (الخصوم الجارية)، أي أن هذه الوضعية لا تسمح بتشكيل هامش أمان، وبالتالي لا يوجد توازن مالي.

-رأس المال العامل معدوم: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الغير جارية، أما الأصول الجارية فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، وهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتمثل هذه الحالة وضعية هشة في توازن مالي. (نبيل، 2021/2020، صفحة 41/40).

3-2-2- الإحتياج في رأس المال العامل BFR:

تعريف: هو ذلك القسط أو الجزء من الاحتياطات الدورية الضرورية والمرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الإستغلال والتي لم تغطي من طرف الموارد الدورية.

- احتياجات الدورة: هي مجموع عناصر الأصول المتداولة التي لم تتحول إلى سيولة (باستثناء القيم الجاهزة) وهي المخزونات، الحقوق على الزبائن وحقوق أخرى للاستغلال.
- موارد الدورة: هي الديون قصيرة الأجل التي لم يحن تاريخ استحقاقها ماعدا السلفات المصرفية (التسبيقات البنكية) لأنها ذات مدة قصيرة جدا، فهي لا تدخل في موارد الدورة وإنما تقتصر غالبا في آخرها.
- ويعبر احتياج رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة التزاماتها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الإستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية. (عائشة، محاضرات في مقياس التحليل المالي ، 2022/2021، صفحة 39/38).

3-2-3- الخزينة الصافية TN:

تمثل مجموع النقديات الموجودة تحت تصرف المؤسسة لدورة استغلالية، أي مجموع الأموال الممكن استخدامها فوراً. فتسيير الخزينة يعتبر المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد عند مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها اتجاه دائنيها وتعطى بالعلاقة التالية:

$$TN = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم} \quad \text{أو} \quad TN = FR - BFR$$

(الصيرفي، 2014، صفحة 231).

على ضوء ما سبق تأخذ الخزينة الصافية في المؤسسة الحالات التالية:

TN=0	هذا يعني أن $FR=BFR$ ، التوازن محقق لكن في حده الأدنى.
TN>0	هذا يعني أن $FR>BFR$ ، التوازن المالي محقق، وبالتالي يجب على المؤسسة توظيف أموالها لتجنب الفرص الضائعة الناجمة عن تجميد للأموال.
TN<0	هذا يعني أن $FR<BFR$ ، المؤسسة في حالة عجز غير قادرة على تمويل احتياجاتها، والتي قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة، فهي مطالبة بإعادة التوازن.

(محمد م، 2020/2019، صفحة 20).

3-3- التحليل بواسطة النسب المالية:

3-3-1- نسب السيولة والهيكلية المالية:

نسب السيولة:

- نسبة التداول: وهي من أكثر نسب السيولة استخداما وتحسب كما يلي:

الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة.

يتم الحكم على مؤشرات هذه النسبة من خلال مقارنتها بالمعيار المتعارف عليه في حدود المجال (1 و2)، أما ارتفاعها فلا يعني بالضرورة أنها مؤشر إيجابي بل قد يعني العكس كعدم قدرة المؤسسة على استثمارها بشكل صحيح، كما أن انخفاضها دائما لا يعني مؤشرا سلبيا بالضرورة خاصة إذا كانت الأصول المتداولة تتمتع بدرجة عالية من السيولة.. (حمزة، 2018/2017، صفحة 21).

نسب الهيكلية المالية:

تستخدم نسب الهيكلية المالية في قياس تركيبة الهيكل المالي للمؤسسة واستنتاج توجهاتها التمويلية ما بين الأموال الخاصة والديون المالية، من أبرز هذه النسب مايلي:

أ-نسب الاستقلالية المالية: تستخدم هذه النسبة في قياس مدى تمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية في هيكلها التمويلي، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

الإستقلالية المالية = (المديونية الإجمالية/مجموع الخصوم) %

ب-نسبة الإستدانة: تسمح هذه النسبة بقياس التبعية المالية للمؤسسة اتجاه المؤسسات المقرضة، تحسب من خلال العلاقة التالية:

الإستدانة = (الديون المالية/الأموال الخاصة) %

تضم الديون المالية: الديون المالية طويلة ومتوسطة الأجل وخزينة الخصوم. (فريد، 2022/2021، صفحة 36/37).

خلاصة الفصل:

تظهر لنا هذه الدراسة أهمية التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وذلك عن طريق استعمال مختلف تقنيات التحليل المالي من نسب ومؤشرات مالية، لإعطاء صورة حقيقية وشاملة عن المؤسسة وتوضيح كافة الإتجاهات المالية المستقبلية للكشف عن نقاط القوة والضعف من الجانب المالي واستخدام هذه النتائج لتحسين وضعيتها المالية.

الفصل الثاني

دراسة حالة وحدة الجزائرية للمياه
بالمسيلة

33

وإعانة العديد من المنشآت، والهيكل الري وتقريب الوكالات التجارية من الزبائن وتسهيل عملية دفع المستحقات وتنتج المؤسسة وتوزع 5.5 مليون.

1-1-2- التعريف بالشركة الجزائرية للمياه:

الجزائرية للمياه هي مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، نشأت بموجب اتفاقية تحويل موقعة بين المدير العام للمنشأة العمومية لتوزيع المياه المنزلية الصناعية والتطهير وممثل عن مدير العام للجزائرية للمياه بتاريخ: 01 جويلية 2006.

1-2-1- مهام وأهداف الشركة الجزائرية للمياه:

1-2-1-1 مهام الشركة الجزائرية للمياه:

للجزائرية للمياه مجموعة من المهام يمكن حصرها فيما يلي:

- إنتاج، نقل وتخزين وتوزيع المياه الصالحة للشرب.
- استغلال الموارد المائية ومعالجتها.
- تسيير وصيانة منشآت الري التابعة للوحدة:
- محطات الضخ والخزانات.
- القنوات الرئيسية.
- شبكة لتوزيع المياه.
- ميدان النشاط المراكز.

1-2-2- أهداف الشركة الجزائرية للمياه:

ترمي الأهداف التي تدعو إلى إستعمال الموارد المائية وتسييرها وتنميتها المستدامة إلى ضمان ما يأتي: (المادة 183 من القانون رقم 05-12 مؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1426 الموافق ل 4 اغسطس سنة 2005 المتعلق بالمياه، حيث يهدف هذا القانون إلى تحديد المبادئ والقواعد المطبقة لإستعمالها الموارد المائية وتسييرها وتنميتها المستدامة كونها ملكا للمجموعة الوطنية.

- التزويد بالمياه عن طريق حشدها وتوزيعها بالكمية الكافية والنوعية المطلوبة وذلك قصد تلبية حاجيات السكان وتروية المواشي وتغطية طلب الفلاحة والصناعة والنشاطات الاقتصادية والإجتماعية الأخرى.
- البحث عن الموارد المائية السطحية والباطنية وتقييمها وكذا مراقبة وضعيتها من الناحية الكمية والنوعية.
- تنمين المياه غير العادية مهما كانت طبيعتها لتحسين المخزون المائي.
- التحكم في الفيضانات من خلال عمليات ضبط مسرى جريان المياه السطحية قصد التقليل من آثار الفيضانات المضررة وحماية الأشخاص والأماكن في المناطق الحضرية والمناطق الأخرى المعرضة للفيضانات.

1-3- مراكز نشاط الشركة الجزائرية للمياه:

يغطي نشاط المؤسسة 22 بلدية (منها 01 بالجملة) من بين 47 بلدية ويتم تسييرها حسب التقسيم الجغرافي بحيث وزعت على خمس (05) مراكز وهي:

أ-مركز المسيلة: ويظم بلديتين:

- بلدية المسيلة.
- بلدية أولاد ماضي.

ب- مركز بوسعادة: وتظم (05) بلديات

- بلدية بوسعادة.
- بلدية الحوامد (الرمانة).
- الهامل.
- أولاد سيدي براهيم.
- بلدية الحوامد

ت- مركز سيدي عيسى: وتظم (05) بلديات

- بلدية سيدي عيسى.
- بلدية سيدي هجرس.
- بلدية عين لحجل.
- بلدية بوطي السايح.
- بلدية خطوطي سد الجير.

ث- مركز حمام الضلعة: تظم (04) بلديات

- بلدية حمام الضلعة.
- بلدية أولاد منصور.
- بلدية ونوغة.
- بني يمان.

ج-مركز مقرة: تضم (04) بلديات

- بلدية مقرة.
- بلدية أولاد دراج.
- بلدية أولاد عدي لقبالة.
- بلدية برهوم.

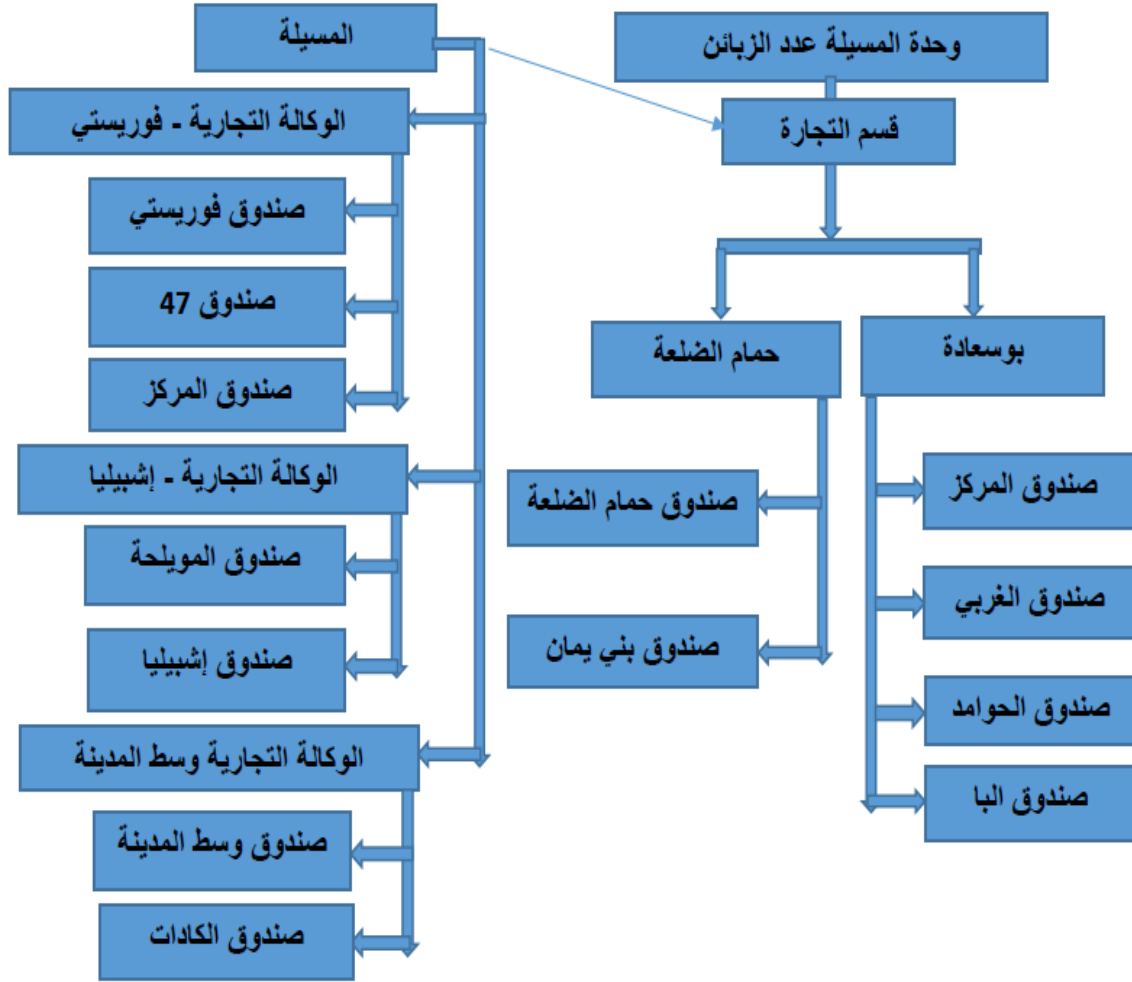
ونظرا لحالة الهياكل قامت المؤسسة بإعادة ترميم والتجهيز لهذه الهياكل لتحسين الخدمة العمومية.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للجزائرية للمياه

2-1- الهيكل التنظيمي للجزائرية للمياه:

يعتبر الهيكل التنظيمي في أي مؤسسة أداة رقابية وتنظيمية، عن أي نشاط تقوم به، سواء في إيجاد أفضل الهياكل التنظيمية، في تقسيم الطاقة البشرية، وتحديد العدد الحقيقي لهم، إذ يعتبر التحكم في العنصر البشري من حيث العدد والكفاءة أحد أهم الركائز للتحكم في العائد والتكلفة المتعلقة بهم.

شكل رقم (1): الهيكل التنظيمي للجزائرية للمياه



المصدر: مصلحة الموارد البشرية (قسم الموارد البشرية)

2-2- مهام مدراء المؤسسة:

- أ- رئيس دائرة الصيانة والاستغلال: ومن مهامه:
 - ضمان التأطير التقني لنشاطات الاستغلال والصيانة.
 - متابعة التقييم الدوري للتسيير المتعلقة بإنتاج وتوزيع المياه.
 - تنظيم ومراقبة صيانة تثبيت الشبكة للمياه الشروب.
 - اقتراح خطط عمل وإعداد الميزانية السنوية بخصوص مواد الاستغلال والصيانة.
 - توجيه والوقوف على القواعد العملية لمراكز التوزيع (محطات الضخ- الخزانات).
 - تسيير المعلوماتية في شبكة الخدمات المنشأة من طرف الوزارة.
 - تحليل التقارير والميزانيات الدورية للنشاطات الخاصة بتقييم الصيانة والاستغلال.
 - ضمان التنسيق بين التسيير وعمال دائرة الصيانة والاستغلال.
- ب- رئيس دائرة التجارة: ومن مهامه:
 - المتابعة وتنشيط شبكة الخدمات التجارية بالوحدة.
 - تحقيق الأهداف ومؤشرات التقييم الخاصة بتحقيق رقم الأعمال وتغطية الديون وإضافة زبائن جدد.
 - تسيير الرسائل البشرية التابعة لقسم التجارة.

- الحرص على تطوير العلاقات مع الزبائن وتقديم أحسن الخدمات.
 - المساهمة في إعدام الميزانية السنوية للوحدة الخاصة بالقسم التجاري.
 - رفع التقارير وجميع الوثائق الخاصة بالفواتير والتغطية إلى قسم المالية.
 - الحرص على تطبيق الإجراءات الخاصة بقسم التجارة.
 - متابعة تغطية الديون المتعلقة بمبيعات الماء والأشغال وتقديم الخدمات للزبائن.
 - ج- دائرة المالية والمحاسبية: ومن مهامها:
 - الوقوف على التسيير المالي للمؤسسة.
 - إجراء انطلاق ومتابعة الميزانية المالية.
 - الإشراف على التنسيق بين النشاطات جميع الأقسام.
 - إجراء ومتابعة إعداد الميزانية المحاسبية.
 - تسيير متابعة مستخدمي قسم المالية والمحاسبية.
 - مراقبة الصناديق التابعة للوكالات على مستوى الوحدة.
 - تدقيق في الوثائق المتعلقة بالموردين والزبائن حتى يتم تقييدها.
 - الحرص على تطبيق الإجراءات القانونية والقواعد الخاصة بالمشتريات والمبيعات.
 - د- دائرة الإدارة والوسائل العامة: من مهامها:
 - معاينة ومراقبة مشتريات الوحدة والتموينات.
 - معاينة ومراقبة النشاطات والوسائل العامة بما فيها حضائر السيارات.
 - معاينة ومراقبة النشاطات المتعلقة بالإدارة والعلاقات الخارجية (التأمينات).
 - إعداد الصفقات العمومية لأجل التموين والشراء.
 - إعداد طلبات التخليص للموردين إلى قسم المالية والمحاسبة.
 - تسيير الوسائل العامة لأجل تلبية الاحتياجات اللوجيستكية (الخدمات، واحتياجات الوحدة من نقل وصيانة وتسيير الوقود....).
 - هـ- دائرة الإدارة والموارد البشرية: من مهامها
 - إعداد خطط التكوين والتمهين السنوي على مستوى الوحدة.
 - الإشراف العام على جميع مستخدمي الوحدة.
 - إعداد كشوفات الحضور والتقييم والانضباط داخل الوحدة.
 - متابعة احتياجات الوحدة للمستخدمين والتوظيف وإعادة الهيكلة لمناصب العمل.
 - إعداد ميزانيات التوظيف والاحتياجات الخاصة بالمناصب الشاغرة لدى الوحدة.
 - تطبيق الأحكام القانونية والتنظيمية والسهر على حماية مستخدمي الورشات.
 - تطبيق الانضباط والصرامة داخل الوحدة.
 - و- خلية الإعلام والاتصال Cato: بهدف تقريب المواطن من الإدارة قامت المؤسسة بإنجاز مركز استقبال المكالمات الهاتفية بوضع تحت تصرف خط مجاني أخضر للاتصال والاستعلام عن:
 - برنامج توزيع المياه.
 - انقطاع أو تذبذب في عملية التوزيع.
 - شكاوي متعلقة الفوترة.
 - إبلاغ عن إيصال غير شرعية.
- ويضم هذه الخلية طاقم تقني يعمل على توصيل هذه الانشغالات والمشاكل إلى المصالح المعنية التابعة للوحدة قصد التكفل السريع والأحسن بها.

2-3- مخطط التكوين:

بناء على توجيهات من المؤسسة الجزائرية للمياه وضع برنامج محدد لتكوين مستخدمي الوحدة، تمس جميع الفئات في مختلف مجالات النشاط ولقد استفاد عدد من الموظفين من فترات تكوين على مستوى مراكز التكوين المهني التابعة للقطاع في كل من: (تيزي وزو- قصر البخاري- وهران).

والبرنامج متواصل لاستفادة أكبر عدد ممكن من الموظفين مع العلم أن مصاريف التكوين تقع على عاتق الوحدة.

ويتعد صعوبة تحصيل ديون المبيعات للماء سواء من الجماعات المحلية والمواطنين بما أنها المصدر الرئيسي في التمويل المالي للوحدة مما أثرت سلبا هذه الوضعية على خدمة العمومية للمياه وهذا راجع إلى نقص في وسائل التدخل والتي نذكر منها قطع الغيار بالتصليح. وجود بعض الهياكل في أماكن نائية ومعزولة يصعب الوصول إليها خاصة في فصل الشتاء، انعدام الحراسة في بعض الهياكل الحساسة وهذا نظرا للضعف المالي لغلق مناصب عمل جديدة.

2-4- عرض القوائم المالية:

وجود بعض الهياكل في أماكن نائية ومعزولة يصعب الوصول إليها خاصة في فصل الشتاء. انعدام الحراسة في بعض الهياكل الحساسة وهذا نظرا للضعف المالي لغلق مناصب عمل جديدة. اعتمدنا في جمع المعلومات وتحليلها من خلال الحصول على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة العمومية الجزائرية للمياه-وحدة المسيلة من قسم المالية والمحاسبة. في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن عملية الحصول على كل المعلومات تمت بطريقة سلسلة، وقد تم الحصول على القوائم المالية ونقصد هنا الميزانيات المالية لثلاث سنوات (2020-2021-2022) ومحاولة اسقاط الجانب النظري على هذه القوائم المالية لفهم الأداء المالي للمؤسسة.

فيما يلي استعراض الميزانيات المالية الخاصة بالمؤسسة العمومية الجزائرية للمياه-وحدة المسيلة بعد ترجمتها وتنسيقها.

2-4-1- عرض ميزانية المؤسسة لسنة 2021:

أ-جانب الأصول لسنة 2021:

الجدول رقم (3): ميزانية 2021 جانب الأصول.

الأصول	الإجمالي	الامتلاكات والمؤونات	Nصافي	N-1صافي
أصول غير جارية		-		

الأصول	الإجمالي	الامتلاكات والمؤونات	Nصافي	N-1صافي
التثبيات المعنوية	8 159 801,59	6 952 771,52	1 207 030,07	1 430 244,43
التثبيات العينية	383 985 713,06	299 730 097,36	84 255 615,70	69 569 011,94
أراضي	626 550,00	-	626 550,00	626 550,00
مباني	33 194 996,66	12 008 986,54	21 186 010,12	6 872 903,51
التثبيات العينية الأخرى	350 164 166,40	287 721 110,82	62 443 055,58	62 069 558,43
تثبيات قيد الإنجاز	-	-	-	6 609 969,36
التثبيات المالية	11 154,00	-	11 154,00	11 154,00
إجمالي أ.غ.جارية	392 156 668,65	306 682 868,88	85 462 645,77	77 620 379,73
أصول جارية				
المخزونات	26 126 493,89	5 093 451,72	21 033 042,17	26 624 362,00
الزبائن	1 507 281 335,86	573 744 979,75	933 536 356,11	861 755 268,02
المدينون الآخرون	7 472 774,85	-	7 472 774,85	4 505 904,87
الضرائب و ما شابه	21 593 818,79	-	21 593 818,79	31 332 671,10
الخزينة	22 000 820,99	1 000,00	21 999 820,99	25 096 835,98
إجمالي الأصول الجارية	1 584 475 244,38	578 839 431,47	1 005 635 812,91	949 334 041,97
الإجمالي العام للأصول	1 976 631 913,03	885 522 300,35	1 091 109 612,68	1 026 954 421,70

المصدر: من إعداد المترتبة اعتماداً على الملحق 01

ب-جانب الخصوم لسنة 2021:

الجدول رقم (4): ميزانية سنة 2021 جانب الخصوم.

الخصوم	N	N-1
رؤوس الأموال خاصة		
النتيجة الصافية	-460 880 739,30	-581 097 549,88
الارتباط بين الوحدات	-1 858 900 566,42	-1 216 812 056,67

الخصوم	N	N-1
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	-2 319 781 305,72	-1 797 909 606,55
خصوم غير جارية		
الضرائب: المؤجلة	-145 508 485,79	-105 166 029,50
الإيرادات المعاينة مسبقا	641 969 053,90	499 130 311,91
إجمالي الخصوم غير الجارية	496 460 568,11	393 964 282,41
خصوم جارية		
الموردون	786 733 764,01	592 946 663,55
الضرائب	207 984 401,02	178 897 206,87
الدائنون الآخرون	1 919 703 905,19	1 659 055 875,42
خزينة الخصوم	8 280,07	-
إجمالي الخصوم الجارية	2 914 430 350,29	2 430 899 745,84
الإجمالي العام للخصوم	1 091 109 612,68	1 026 954 421,70

المصدر: من إعداد المتربصة اعتماداً على الملحق 02

2-4-2- عرض ميزانية المؤسسة لسنة 2022

أ-جانب الأصول لسنة 2022

الجدول رقم (5): ميزانية 2022 جانب الأصول.

الأصول	الإجمالي	الاكتلاكات والمؤونات	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية	-			
التثبيتات المعنوية	8 159 801,59	7 161 360,88	998 440,71	1 207 030,07
التثبيتات العينية	410 063 455,30	315 299 412,14	94 764 043,16	84 255 615,70
أراضي	626 550,00	-	626 550,00	626 550,00
مباني	33 194 996,66	14 150 406,03	19 044 590,63	21 186 010,12
التثبيتات العينية الأخرى	376 241 908,64	301 149 006,11	75 092 902,53	62 443 055,58
التثبيتات المالية	1 990 647,60	-	1 990 647,60	11 154,00

الأصول	الإجمالي	الامتلاكات والمؤونات	صافي N	صافي N-1
إجمالي أ.غ.جارية	420 213 904,49	322 460 773,02	97 753 131,47	85 473 799,77
أصول جارية				
المخزونات	40 760 171,97	5 093 451,72	35 666 720,25	21 033 042,17
الزبائن	1 460 502 061,22	592 666 231,46	867 835 829,76	933 536 356,11
المدينون الآخرون	6 017 841,07	-	6 017 841,07	7 472 774,85
الضرائب و ما شابه	20 452 176,70	-	20 452 176,70	21 593 818,79
الخزينة	49 382 392,33	1 000,00	49 381 392,33	21 999 820,99
إجمالي الأصول الجارية	1 577 114 643,29	597 760 683,18	979 353 960,11	1 005 635 812,91
الإجمالي العام للأصول	1 997 328 547,78	920 221 456,20	1 077 107 091,58	1 091 109 612,68

المصدر: من إعداد المتربصة اعتماداً على الملحق 03

ب-جانب الخصوم لسنة 2022

الجدول رقم (6): ميزانية سنة 2022 جانب الخصوم.

الخصوم	N	N-1
رؤوس الأموال خاصة		
النتيجة الصافية	-608 535 998,60	-460 880 739,30
الارتباط بين الوحدات	-2 305 151 143,08	-1 858 900 566,42
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	-2 913 687 141,68	-2 319 781 305,72
خصوم غير جارية		
الضرائب: المؤجلة	- 140 500 999 ,31	145 508 485 ,79-
الإيرادات المعاينة مسبقا	641 969 053,90	677 873 450,66
إجمالي الخصوم غير الجارية	537 372 451,35	496 460 568,11

الخصوم	N	N-1
خصوم جارية		
الموردون	1 029 381 015,06	786 733 764,01
الضرائب	212 494 356,35	207 984 401,02
الدائنون الآخرون	2 211 546 410,50	1 919 703 905,19
خزينة الخصوم	-	8 280,07
إجمالي الخصوم الجارية	3 453 421 781,91	2 914 430 350,29
الإجمالي العام للخصوم	1 077 107 091,58	1 091 109 612,68

المصدر: من إعداد المترتبة اعتماداً على الملحق 04

المبحث الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية

يتناول هذا المبحث دراسة التحليل المالي للميزانيات المالية، ومن أجل ذلك قمنا بحساب (رأس المال الصافي الاجمالي-FRNG، احتياجات رأس المال العامل-BFR، الخزينة الصافية-TR)، إضافة إلى النسب المالية.

وفيما يلي عرض لهذه النتائج وتحليلها وتفسيرها.

3-1- التحليل المالي للميزانية المالية والوظيفية:

للقيام بتحليل الميزانية المالية والوظيفية لتقييم الوضعية المالية لمؤسسة المياه-وحدة المسيلة، وذلك بعد إجراء بعض تعديلات على الأصول والخصوم، وهنا يجد الباحثون (المحلل المالي) نوعين من طرق التحليل؛ طريقة التوازنات المالية والنسب المالية، التي تستخدم لتقييم المركز المالي، واستخدام القرارات في الأوقات المناسبة، وللطريقتين أهمية كبيرة في تحليل الميزانية المالية، لأنّ كلا من الطريقتين تعطي للمؤسسة نتائج ذات دقة على وضعيتها، ممّا يسمح بمعرفة مستواها من بين المؤسسات الأخرى، وتكون على دراية في اتخاذ قراراتها بشكل واضح وصائب، فالتوازنات المالية تدل على توازن المؤسسة، أمّا النسب المالية فتساعد على معرفة نقاط قوة وضعف المؤسسة.

وقد تم اعتماد مختلف أدوات التحليل المالي التي تم التطرق لها سابقاً لتحليل الميزانية المالية والوظيفية للمؤسسة العمومية الجزائرية للمياه-وحدة المسيلة للوصول إلى النتائج المرجوة.

3-1-1- تحليل الميزانية المالية باستخدام رؤوس الأموال العاملة:

أولاً: رأس المال العامل

أ-من أعلى الميزانية= الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

جدول رقم(7) حساب رأس المال العامل الدائم (أعلى الميزانية)

النسبة	العلاقة	2021	2022
رأس المال العامل من أعلى الميزانية	الأموال الدائمة	-1 823 320 737,61	-2 376 314 690,33
	الأصول الثابتة	85 462 645,77	97 753 131,47

النتيجة	-1 908 783 383,38	-2 474 067 821,80
---------	----------------------	-------------------

المصدر: من إعداد المتربصة اعتماداً على القوائم المالية للسنوات 2022-2023

ب- من أسفل الميزانية = الأصول المتداولة- الديون قصيرة الأجل.
جدول رقم (8): حساب رأس المال العامل الدائم (أسفل الميزانية)

البيان	العلاقة	2021	2022
رأس المال العامل من أسفل الميزانية	الأصول المتداولة	1 005 635 812,91	979 353 960,11
	الديون قصيرة الأجل	2 914 430 350,29	3 453 421 781,91
النتيجة		-1 908 794 537,38	-2 474 067 821,80

المصدر: من إعداد المتربصة اعتماداً على القوائم المالية للسنوات 2022-2023
من خلال الجدولين رقم (04) و (05) لسابقين يتضح أنّ: رأس المال العامل الصافي سالب خلال فترة الدراسة وهذا يعني أنّ المؤسسة لا تمتلك هامش أمان يُمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، وأن المؤسسة تعجز عن تمويل إستثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، كما يدل على أنّه هناك ارتفاع في عجز المؤسسة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عن طريق الأصول الجارية.

3-1-2- تحليل الميزانية الوظيفية العامة للسنة المالية :

• إعداد الميزانية الوظيفية العامة لسنة 2021:

جدول رقم (9) الميزانية الوظيفية العامة لسنة 2021

المبالغ	الموارد R	المبلغ	الاستخدامات E
الموارد الدائمة Rd		الاستخدامات الثابتة Es	
-460 880 739,30	النتيجة الصافية	8 159 801,59	التثبيات المعنوية
-1 858 900 566,42	الارتباط بين الوحدات	383 985 713,06	التثبيات العينية
885 522 300,35	الإهلاكات والمؤنات	626 550,00	أراضي
-1 434 259 005,37	مجموع رؤوس الأموال الخاصة	33 194 996,66	مباني
-145 508 485,79	الضرائب: المؤجلة	350 164 166,40	التثبيات العينية الأخرى
641 969 053,90	الإيرادات المعاينة مسبقا	11 154,00	التثبيات المالية
496 460 568,11	مجموع ديون طويلة الأجل Rd	392 156 668,65	مجموع الاستخدامات الثابتة Es
-937 798	مجموع الموارد الدائمة		استخدامات الاستغلال Eex

المبالغ	الموارد R	المبلغ	الاستخدامات E
437,26			
	موارد الاستغلال Rex	26 126 493,89	المخزونات
786 733 764,01	الموردون	1 507 281 335,86	الزبائن
1 919 703 905,19	الدائنون الآخرون	7 472 774,85	المدينون الآخرون
2 706 437 669,20	مجموع موارد الإستغلال Rex	1 540 880 604,60	مجموع إستخدامات الإستغلال Eex
	موارد خارج الاستغلال Reh		استخدامات خارج الاستغلال Eeh
207 984 401,02	الضرائب	21 593 818,79	الضرائب وما شابه
207 984 401,02	مج Reh	21 593 818,79	مج Eeh
	موارد الخزينة Rt		استخدامات الخزينة Et
8 280,07	موارد الخزينة	22 000 820,99	خزينة الأصول
1 976 631 913,03	مجموع الموارد	1 976 631 913,03	مجموع الاستخدامات

المصدر: من إعداد المتربصة اعتماداً على ميزانية المؤسسة للسنة المالية 2021

• إعداد الميزانية الوظيفية العامة لسنة 2022:

جدول رقم (10) الميزانية الوظيفية العامة لسنة 2022

المبالغ	الموارد R	المبلغ	الاستخدامات E
	الموارد الدائمة Rd		الاستخدامات الثابتة Es
-608 535 998,60	النتيجة الصافية	8 159 801,59	التثبيات المعنوية
-2 305 151 143,08	الارتباط بين الوحدات	410 063 455,30	التثبيات العينية
920 221 456,20	الاهلاكات والمؤونات	626 550,00	أراضي
-1 993 465 685,48	مجموع رؤوس الأموال الخاصة	33 194 996,66	مباني
-140 500 999,31	الضرائب: المؤجلة	376 241 908,64	التثبيات العينية الأخرى
677 873 450,66	الإيرادات المعاينة مسبقا	1 990 647,60	التثبيات المالية
537 372 451,35	مجموع ديون طويلة الأجل	420 213 904,49	مجموع الإستخدامات الثابتة Es
-1 456 093	مجموع الموارد الدائمة Rd		استخدامات الاستغلال Eex

المبالغ	الموارد R	المبلغ	الاستخدامات E
234,13			
	موارد الاستغلال Rex	40 760 171,97	المخزونات
1 029 381 015,06	الموردون	1 460 502 061,22	الزبائن
2 211 546 410,50	الدائنون الآخرون	6 017 841,07	المدينون الآخرون
3 240 927 425,56	مجموع موارد الإستغلال Rex	1 507 280 074,26	مجموع إستخدامات الإستغلال Eex
	موارد خارج الاستغلال Rehx		استخدامات خارج الاستغلال Eehx
212 494 356,35	الضرائب	20 452 176,70	الضرائب وما شابه
212 494 356,35	مجموع موارد خارج الإستغلال Rehx	20 452 176,70	مجموع إستخدامات خارج الإستغلال Eehx
	موارد الخزينة Rt		استخدامات الخزينة Et
0	موارد الخزينة	49 382 392,33	خزينة الأصول
1 997 328 547,78	مجموع الموارد	1 997 328 547,78	مجموع الاستخدامات

المصدر: من إعداد المتربصة اعتماداً على ميزانية المؤسسة للسنة المالية 2021

أولاً: حساب مؤشرات التوازن المالي

أ- حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG:

FRNG = الموارد الدائمة RD – الإستخدامات الثابتة ES

جدول رقم (11): حساب رأس المال الصافي الإجمالي (FRNG)

النسبة	العلاقة	2021	2022
(FRNG)	الموارد الدائمة Rd	-937 798 437,26	-1 456 093 234,13
	الإستخدامات الثابتة Es	392 156 668,65	420 213 904,49
النتيجة		-1 329 955 105,91	-1 876 307 138,62
نسبة النمو أو الانخفاض		41,08%	

المصدر: من إعداد المتربصة اعتماداً الجدولين رقم (06) و (07)

✓ من خلال الجدول السابق يتضح أن:

✓ في سنة 2021 (FRNG > 0): الموارد الدائمة لم تستطع تمويل الاستخدامات المستقرة ما يفسر أن المؤسسة في عسر مالي، لأن مصادر التمويل القصير الأجل ستمول الاستخدامات المستقرة (الشرط الأول من التوازن المالي غير محقق)

✓ في سنة 2022 (FRNG > 0): الموارد الدائمة لم تستطع تمويل الاستخدامات المستقرة ما يفسر أن المؤسسة في عسر مالي، لأن مصادر التمويل القصير الأجل ستمول الاستخدامات المستقرة، إضافة إلى ذلك المؤسسة قامت باقتناء تثبيطات جديدة بواسطة مصادر تمويل قصيرة، وهذا ما سيؤثر على المؤسسة مستقبلا في عدم قدرتها على سداد ديونها (الشرط الأول من التوازن المالي غير محقق)

وعليه يمكن القول أن المؤسسة لم تحقق توازنا ماليا على المدى المتوسط، وهذا ما يعكسه رأس المال العامل الإجمالي، حيث كان سالب خلال فترة الدراسة، رغم أنه ارتفع سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 بنسبة 41,08%، أي أن المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها باستخدام مواردها الدائمة ومواجهة استحقاقاتها المالية قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة.

ب- حساب رأس المال العامل BFR :

تنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى:

❖ إحتياج رأس المال العامل للإستغلال (BFREX):

حيث أن BFRex = إستخدامات الإستغلال-موارد الإستغلال

جدول رقم (12): حساب احتياجات رأس المال العامل للإستغلال (BFRe)

البيان	العلاقة	2021	2022
bfrex	إستخدامات الإستغلال Eex	1540880604,60	1507280074,26
	موارد الدورة Rex	2706437669,2	3240927425,56
النتيجة		-1 165 557 064,60	-1 733 647 351,30

المصدر: من إعداد المترتبة اعتماداً على الجدولين (06) و(07)

❖ إحتياج رأس المال خارج الإستغلال (BFRhex):

حيث أن BFRhex = إستخدامات خارج الإستغلال-موارد خارج الإستغلال

BFRehx جدول رقم (13) حساب احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

البيان	العلاقة	2021	2022
BFRehx()	استخدامات خارج الإستغلال Eehx	21 593 818,79	20 452 176,70
	موارد خارج الإستغلال Rehx	207 984 401,02	212 494 356,35
النتيجة		-186 390 582,23	-192 042 179,65

المصدر: من إعداد المترتبة اعتماداً على الجدولين (06) و(07)

احتياجات رأس المال العامل الإجمالي (BFR)

حيث أن: (BFR) = (BFRehx) + (BFRex)

جدول رقم (14): حساب احتياجات رأس المال العامل الإجمالي (BFR)

النسبة	العلاقة	2021	2022
(BFR)	(BFRex)	-1 165 557 064,60	-1 733 647 351,30
	(BFRhx)	-186 390 582,23	-192 042 179,65
النتيجة		-1 351 947 646,83	-1 925 689 530,95
نسبة النمو أو الانخفاض		42,44%	

المصدر: من إعداد المتربصة اعتماداً على الجدولين (06) و(07) من خلال الجداول رقم (08) و(11) السابقين يتضح أن: الاحتياج في رأس المال العامل أقل من رأس المال العامل الإجمالي خلال السنتين 2021 و2022 أي أن:

$$FRNG_{2021} > BFR_{2021}$$

$$FRNG_{2022} > BFR_{2022}$$

وهذا معناه

- ان الاحتياج في رأس المال العامل رغم أنه سالب فقد شهد نمو بنسبة 42,44% من سنة 2021 إلى سنة 2022 من جهة، ومن جهة أخرى إلا أنه أقل من رأس المال العامل الإجمالي وهذا ما يجعل المؤسسة في وضعية حسنة المدى القصير الأجل، كما أن جزء من دورة الاستغلال قصيرة الأجل تغطي دورة الاستثمار طويل الأجل
- ارتفاع احتياجات رأس المال العامل خلال فترة الدراسة وخاصة من سنة 2021 إلى سنة 2022 بنسبة 42,44% والذي عرف نمو متسارع للتفاوت الكبير في نمو رقم الأعمال واحتياجات الدورة سنة 2022 وهذا يعني ارتفاع الأصول المتداولة للاستغلال بنسبة كبيرة جدا عن الخصوم المتداولة للاستغلال.
- المدة التي تمنحها المؤسسة لربائنها من أجل تحصيل ديونها قصيرة جداً، في حين أن الموردين يمنحون المؤسسة مدة طويلة لتسديد التزاماتها.
- جزء من الديون قصيرة الأجل (دورة الاستغلال قصيرة الأجل) تسدد به التزاماتها طويلة الأجل وهذا ما يجعل المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها.
- المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون قصيرة الأجل.

1. الخزينة الصافية:

1.1. حساب الخزينة الصافية (الطريقة الأولى)

حيث أن: الخزينة الصافية = استخدامات الخزينة - موارد الخزينة

جدول رقم (15): حساب الخزينة الصافية حسب الطريقة الأولى

النسبة	العلاقة	2021	2022
الخزينة الصافية	Et	22 000 820,99	49 382 392,33
	Rt	8 280,07	0.00
النتيجة		21 992 540,92	49 382 392,33

المصدر: من إعداد المتربصة اعتماداً على الجدولين: (06) و(07)

1.2. حساب الخزينة الصافية (الطريقة الثانية)

حيث أنّ: الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.
جدول رقم (16): حساب الخزينة الصافية حسب الطريقة الثانية

النسبة	العلاقة	2021	2022
الخزينة الصافية	(FRNG)	-1 329 955 105,91	-1 876 307 138,62
	(BFR)	-1 351 947 646,83	-1 925 689 530,95
النتيجة		21 992 540,92	49 382 392,33
نسبة النمو أو الانخفاض		124,54%	

- المصدر: من إعداد المترتبة اعتماداً على الجدولين (06) و(07) من خلال الجدولين رقم (12) و (13) السابقين يتضح أنّ:
- الخزينة موجبة خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أنّ رأس المال العامل الاجمالي أعلى من احتياجات رأس المال العامل.
 - هناك نسبة نمو في خزينة المؤسسة بنسبة 124,54% خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 وهذا راجع لنمو رأس المال العامل الإجمالي بنسبة أكبر من نسبة نمو الاحتياج في رأس المال العامل من جهة، وخزينة الخصوم لسنة 2022 كانت صفرية من جهة ثانية.
 - بصفة عامة، ومن خلال حساب مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية، يتضح أنّ كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل ذو قيمة سالبة، وأنّ الخزينة الصافية موجبة، وهذا مما يعني بأنّ الموارد المحققة بواسطة دورة الاستغلال قصيرة الأجل تمول جزء من الأصول الثابتة، وبمعنى آخر يمول الموردون استثمارات المؤسسة، وتتطلب هذه الحالة تدعيم للموارد الدائمة.

3-2 التحليل بواسطة النسب:

3-2-1- نسبة السيولة:

أولاً: حساب نسبة السيولة العامة

نسبة التداول = جدول رقم (17): حساب نسب السيولة

السنة النسبة	2021	2022
السيولة العامة	1 005 635 812,91	979 353 960,11
	2 914 430 350,29	3 453 421 781,91
	34,51%=	28,36%=

المصدر: من إعداد المترتبة اعتماداً على الجدولين (06) و(07)

- ✓ من خلال الجدول رقم (14) السابق يتضح أنّ:
- ✓ نسبة السيولة العامة: يلاحظ من النسب المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث أنّ سنوات 2020 و2021 كانت نسبة السيولة العامة في انخفاض مستمر من جهة، ومن جهة أخرى هذه النسبة أقل من 1 (100%) وهذا ما يدل على عدم قدرة المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه-وحدة المسيلة محل الدراسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل حتى ولو قامت ببيع كل مخزوناتا وتحصيل كل ديونها من زبائنها.

3-2-2- نسبة الهيكلة المالية:

جدول رقم(18): حساب نسب الهيكلة المالية

السنة النسبة	2021	2022
التمويل الدائم	-1 823 320 737,61 85 462 645,77 -2 133,47%=	-2 376 314 690,33 97 753 131,47 -2 430,93%=
التمويل الخاص	-2 319 781 305,72 285 462 645,77 -2 714,38%=	-2 913 687 141,68 97 753 131,47 -2 980,66%=
الاستقلالية لمالية	-460,880,739.30	807,412,838.69
	5,730,672,224.12	4,158,255,244.36
	0.0804235037	0.194171062

المصدر: من إعداد المترتبة اعتمادا على الجدولين (06) و(07)

✓ من خلال الجدول رقم (15) السابق يتضح أن :

- نسبة التمويل الدائم: تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير الجارية، و من خلال النتائج نجد أنّ المؤسسة تحصلت على نسبة ضعيفة للسنوات الثلاث حيث كانت النسبة أقل من الواحد الصحيح، ما يعني أنّ رأس المال العامل الدائم لا يغطي جميع الأصول الثابتة من أموالها الدائمة خلال تلك الفترة، مما يدل على أنّ المؤسسة غير متوازنة مالياً، لأنّ الأصول الثابتة أكبر من الأموال الدائمة.

- نسبة التمويل الخاص: تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وتشير النسب المتحصل عليها في السنوات الثلاث 2020، و 2021، و 2022 إلى عدم قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، لأنّ النسبة أقل من الواحد الصحيح، وهذا يدل على أنّ المؤسسة لم تستطيع تمويل الأصول الثابتة عن طريق أموالها الخاصة.

- الاستقلالية المالية: يمكن القول أنّ النسب المتحصل عليها في السنوات الثلاث كانت أقل من 0.5، أي أنّ النتائج ضعيفة، مما يدل على مؤشر سلبي يعكس عدم استقلالية المؤسسة ويبين لنا أنّ المؤسسة لا تتمتع نوعاً ما بالاستقلالية المالية.

ملخص الفصل:

من خلال القيام بتحليل الميزانية وحسابات النتائج، لمعرفة وضعية المؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي، والمتمثلة في التوازنات المالية والنسب المالية من هذا البحث، تبين و بشكل واضح أهمية تطبيق التحليل المالي في المؤسسة، لأنه تقنية هامة ومساعدة للمسؤولين في فهم وضعية المؤسسة، وخاصة لمتخذي القرارات لأنه يساعدهم على تحديد البديل الأفضل للمؤسسة، وفي الوقت المناسب، ومن هذا يمكن القول من البحث، أن وضعية المؤسسة في حالة غير جيدة لوجود بعض الاختلالات بحيث نجد المؤسسة لم تحقق توازن مالي، و لها عجز في تمويل أصولها الثابتة عن طريق الأموال الخاصة، بحيث يمكنها اللجوء إلى مصادر خارجية و رغم هذا لها سيولة معتبرة، وتتمتع بالاستقلالية المالية.

خاتمة

خاتمة:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية تبين لنا أن التحليل المالي هو مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة فنحن قد طبقنا التحليل المالي لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة -المسيلة-.

إن التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية مستعمل بجدية لما له من أهميته البالغة، ولهذا فالمؤسسات الجزائرية مطالبة باستعمال الطرق العلمية في تسيير المؤسسة، فالتحليل المالي يعد وسيلة للتقييم والرقابة على مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة وتصحيح الانحرافات إن وجدت. كما أنه يساعد المؤسسة على معرفة مركزها المالي، ويعتبر وسيلة لدى الغير للحكم على الصحة المالية.

وقد حاولنا من خلال موضوعنا معالجة إشكالية البحث والمتمثلة في "ما هو دور التحليل المالي في تقييم الوضع المالي للمؤسسة؟"، من خلال الفصلين باستخدام المنهج والأدوات المشار إليها في المقدمة إنطلاقاً من الفرضيات. وبهذا ارتأينا مسك الختام، تقسيم هذه الخاتمة إلى نتائج الدراسة ثم الإقتراحات ختاماً بأفاق البحث.

أولاً: نتائج الدراسة:

أ-النتائج العامة: من خلال قيامنا بتحليل القوائم المالية للمؤسسة العمومية الجزائرية للمياه-وحدة المسيلة محل البحث باستخدام أدوات التحليل المالي خلال سنوات البحث المعتمدة من سنة 2020 إلى 2023 توصلنا إلى جملة من النتائج، يمكن ذكرها في النقاط التالية بإختصار:

- (1) خلال التحليل الوظيفي لميزانية المؤسسة، تم التوصل إلى أن كل من رأس المال العامل، واحتياجات رأس المال العامل ذو قيمة سالبة، بينما كانت الخزينة موجبة، مما يعني بأن الموارد المحققة بواسطة دورة الاستغلال تمول جزء من الأصول الثابتة، مما يعني تمويل الموردين لاستثمارات المؤسسة.
 - (2) عند حساب نسب الهيكل التمويلي حيث تبين اعتماد المؤسسة على أموال الغير وخاصة قصيرة الأجل منها، كما تبين لنا بأن المؤسسة لا تعاني من عجز في السيولة أي إرتفاع نسب سيولتها عن النسب المعيارية الدنيا، أي بمعنى وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة).
 - (3) من بين الملاحظات على القوائم المالية للشركة أن الأصول الثابتة أكبر من الأموال الخاصة، أي لا تستطيع تمويل أصولها الثابتة إنطلاقاً من أموالها الخاصة، وبالتالي تلجأ إلى الأموال الخارجية لتغطية أصولها الثابتة.
 - (4) من النسب المتحصل عليها خلال التحليل المالي تحصلت المؤسسة على مؤشرات ايجابية تعكس استقلالية المؤسسة ومنه نستنتج أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية.
 - (5) النتائج المتحصل عليها تدل على أن للمؤسسة القدرة أكبر على السداد، أي بمعنى وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) على المدى القصير.
- النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى:

-تتطلب عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه استخراج المعلومات من القوائم المالية.

• النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية:

-يعد التحليل المالي في المؤسسة أداة علمية هامة تستند عليها هذه الأخيرة لمعرفة وضعيتها المالية عن طريق تحليل المؤشرات والنسب المالية.

• النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة:

-تعتبر النسب المالية والمؤشرات من أهم ما يستعمل في تقييم الأداء المالي للمؤسسة العمومية الجزائرية للمياه.

ثانيا: الإقتراحات:

بناءً على دراسة حالة المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه - وحدة مسيلة والمالي الذي تم إجراؤه، يمكن تقديم عدة توصيات لتعزيز دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، وبالتالي تحسين إدارة أصولها وخصومها وتحقيق الاستدامة المالية في البيئة الاقتصادية المتغيرة:

- (1) **تطبيق دورات تدريبية وتعليمية:** يُفضل توفير دورات تدريبية منتظمة للموظفين والمسؤولين الماليين في المؤسسة حول كيفية إجراء التحليل المالي. ما سيزيد من فهمهم واستفادتهم من هذه الأداة الهامة.
- (2) **تحسين جودة البيانات المالية:** يجب التأكد من جودة واعتمادية البيانات المالية المستخدمة في عمليات التحليل. يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين إجراءات تسجيل البيانات والمراجعة الدورية.
- (3) **تطوير نماذج توقعية:** يُمكن تطوير نماذج توقعية لتقدير الأداء المالي المستقبلي بناءً على البيانات التاريخية والاتجاهات المالية. وذلك سيمكن من توجيه القرارات بشكل أفضل.
- (4) **المتابعة المستمرة:** يجب أن تكون عملية التحليل الوظيفي والمالي عملية مستمرة ومنتظمة. يمكن تحقيق ذلك من خلال إجراء تحليل دوري للبيانات المالية وتقييم الأثر الذي تحققه التوصيات السابقة.
- (5) **تعزيز الشفافية والتواصل:** يجب على المؤسسة تعزيز الشفافية في عمليات التقارير المالية والتواصل بفعالية مع جميع الأطراف، بما في ذلك المستثمرين والمساهمين والموظفين والمسؤولين الحكوميين.
- (6) **تطوير استراتيجيات مالية:** ينبغي على المؤسسة تطوير استراتيجيات مالية استناداً إلى نتائج التحليل الوظيفي والمالي لتحقيق التوازن المالي والنمو المستدام.
- (7) **متابعة تنفيذ التوصيات:** يُنصح بتشكيل فريق متخصص لمتابعة تنفيذ التوصيات الناتجة عن التحليل الوظيفي ومراقبة تقدم المؤسسة نحو تحسين وضعيتها المالية.

ثالثا: آفاق الدراسة

- ننصح المؤسسة بزيادة استثماراتها المالية.
- ننصح المؤسسة بتوظيف أموالها حتى تحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم أعمالها.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

- احمد, و. ع. (2009/2010). دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة. رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير. قسم العلوم التجارية فرع محاسبة وتدقيق جامعة الجزائر 3.
- الحيالي, و. ن. (2004). *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي*. عمان: مؤسسة الوراق للنشر.
- الدباس, س. خ. (2022). التحليل المالي وأنواعه وأهميته للمؤسسات. المجلة العربية للنشر العلمي.
- الزعيبي, ه. م. (2000). *الإدارة والتحليل المالي*. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الزعيبي, ه. م. (2000). *الإدارة والتحليل المالي*. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الزعيبي, ه. م. (2000). *الإدارة والتحليل المالي*. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الصيرفي, م. (2014). *التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- العيسوي, م. ذ. (n.d.). الأداء المالي.
- الغني, د. ع. (2006/2007). قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية -حالة بورصتي الجزائر وباريس. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- المطيري, م. ج. (2011/2010). تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية. رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة. قسم المحاسبة كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط.
- بالنور, م. ا. (2022). *محاضرات في مقياس التحليل المالي المتقدم*. جامعة حمة لخضر الوادي قسم العلوم المالية والمحاسبة سنة ثانية ماستر.
- بوشناق, ز. ص. (2011). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية. رسالة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل. غزة, الجامعية الإسلامية غزة عمادة الدراسات العليا كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل.
- تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية. (2011). رسالة ماجستير بعنوان تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية. عمادة الدراسات العليا كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل, غزة.
- حمزة, ب. خ. (2017/2018). مالية المؤسسة. مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ل م د علوم مالية ومحاسبة. جامعة ابن خلدون تيارت قسم علوم التسيير.
- خلفي, أ. (n.d.). اقتصاد وتسيير المؤسسة. محاضرات حول اقتصاد وتسيير المؤسسة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح _ورقلة_.

- خنفري, خ & ., بورنيسة, م. (2017, 02 01). دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. جامعة بومرداس.
- خنفري, خ & ., بورنيسة, م. (2017, 02 01). دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة. جامعة بومرداس.
- رشاد, ا., عليان, ا., أحمد, ا., عاطف, ا & ., إيمان, ا. (2001). *الإدارة والتحليل المالي*. عمان: دار البركة للنشر والتوزيع.
- شعابنية, س. (2021/2022). *التحليل المالي*. مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي. - قالمه, قسم العلوم الاقتصادية جامعة 8 ماي 1945.
- شعابنية, س. (2021/2022). *التحليل المالي*. مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي. قالمه, قسم العلوم الاقتصادية جامعة 8 ماي 1945.
- شعابنية, س. (2021/2022). *التحليل المالي*. مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي. قسم العلوم الاقتصادية جامعة 8 ماي 1945.
- عائشة, ك. (2021/2022). *محاضرات في مقياس التحليل المالي - دروس وتطبيقات*. - قسم العلوم المالية والمحاسبة جامعة البليدة 2 لونيبي علي.
- عائشة, ك. (2021/2022). *محاضرات في مقياس التحليل المالي - دروس وتطبيقات*. - جامعة البليدة 02 لونيبي علي قسم العلوم المالية والمحاسبة.
- عائشة, ك. (2021/2022). *محاضرات في مقياس التحليل المالي*. مطبوعة علمية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس ل م د. جامعة البليدة 02 لونيبي علي تخصص محاسبة ومالية.
- عبد الحليم كراجة، ياسر السكران، علي ربابعة، موسى مطر، و توفيق عبد الرحيم يوسف. (2006). *الإدارة والتحليل المالي*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عقل, م. م. (2006). *الإدارة المالية والتحليل المالي*. عمان-الاردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- عقل, م. م. (2006). *مقدمة في الإدارة المالية*. عمان: مكتبة المجتمع العربي.
- عقل, م. م. (2006). *مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي*. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- عقل, م. م. (2006). *مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي*. عمان-الاردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- عمار, ب. (2018/2019). *التحليل المالي*. مطبوعة حول التحليل المالي. عنابة, جامعة باجي مختار- عنابة. -

- فريد, س. (2021/2022). دروس وتمارين في مقياس التحليل المالي. مطبوعة علمية مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس محاسبة ومالية. جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية.
- قلوش, ع. ا. (2022/2023). تشخيص المؤسسة. قسم العلوم الاقتصادية, الجزائر-سيدي بلعباس.
- قلوش, ع. ا. (2022/2023). تشخيص المؤسسة. قسم العلوم الاقتصادية.
- محمد, ب. (2018/2019). محاضرات في التحليل المالي. مطبوعة محاضرات في التحليل المالي. سنة أولى ماستر تخصص تسويق الخدمات، تسويق فندقي وسياحي جامعة 8 ماي 1945.
- محمد, ب. (2020/2019). محاضرات في اقتصاد المؤسسة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- محمد, م. (2019/2018). اقتصاد المؤسسة. مطبوعة دروس. قسم العلوم الاقتصادية.
- محمد, م. (2019/2020). محاضرات في مقياس التحليل المالي -وفق النظام المحاسبي المالي scf. جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل- قسم العلوم الاقتصادية.
- مروى بلدي. (2024/2023). استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنوك التجارية. أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث. قسم العلوم الاقتصادية.
- مطر, م. (2016). التحليل المالي والإئتماني. عمان: دار وائل للنشر.
- نبيل, خ. (2020/2021). مالية المؤسسة. مطبوعة جامعية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس. جامعة الجزائر 3 ابراهيم سلطان شيبوط.
- نعمات, م. م. (2018). إدارة المؤسسة العامة. الأردن: دار الابتكار ط1.
- يوسف, أ. ه. (2023). العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية. المجلة العربية للنشر العلمي. جامعة شقراء-المملكة العربية السعودية.

